

مصطلحات الحذف عند النحوين والبالغين

م. سهيلة خطاف عبد الكريـم

الخلاصة :-

الحذف والاختصار سمات بارزة في اللغة العربية فجاء كلام العرب أكثره مجازا وإشارة إلى المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة والبالغاء من الناس يميلون إلى أسلوب الحذف والإيجاز أكثر مما يميلون إلى أسلوب الذكر والإسهاب، لأنهم يرون الإيجاز عنوانا للبلاغة .

الإيجاز بلاغة لكن إخلال المحذوف بالمعنى عيب ، إذ الإخلال يؤدي إلى أفساد الكلام .
للحذف فوائد منها التفخيم والتعظيم وزيادة لذة .

للحذف أوجه متعددة عند النحاة والبالغين مما جعلهم يتقنون في إطلاق عدد من المصطلحات وقد تبين لي اضطراب النحاة في وضع مفهوم محدد للحذف
كثرة هذه المصطلحات واتساع مدلولاتها في اللغة والنحو والبلاغة فقد بلغت ستة وعشرين مصطلحا معانها متقاربة وان اختلفت في بنائها .

وقد اقتضت طبيعة البحث على حسب ما تهيا له من ظواهر نحوية وبلاغية وما الى ذلك أن يكون البحث من مباحثين :-
الأول: في المبادئ الأساسية لأسلوب الحذف

الثاني: مصطلحات الحذف
يسبقه مقدمة وتمهيد ويعقبه خاتمة

Abstract

Deletion and the shortcut valve prominent in the Arabic language Arabs, most of it came word of a metaphor and reference to the meanings of the many terms that few poets and people tend to approach deletions, and more briefly than tend to the male style and length, because they see the title of the eloquence of brevity Brief but eloquent sense of a breach of the deleted defect , if the breach leads to corrupt speech .

For deletion of benefits, including aggrandizement and gratification and increase pleasure . For deletion in several ways when grammarians and Albulageyen Itvennon making them in launching a number of terms I have found grammarians disorder in the development of a defined concept for deletion.

Many of these terms and breadth of meanings in the language, grammar and rhetoric was the language of twenty-six term meaning close, though differing in construction .

The nature of the search warrant, based on what he saw of the signs of grammatical and rhetorical, and so that the search of two sections ..

I: basic principles for the Delete method .

II: deletion of terms .

Preceded by an introduction, preface, followed by a conclusion

المقدمة

الإيجاز والاختصار سمات بارزة في اللغة العربية ، وقد تكلم العرب لغةً هذبها الفطرة ، وأحكمتها السليقة وجودتها القرية ، فجاء كلامهم أكثره مجازٌ وإشارةً إلى المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة ، وهذا ما يتحققه أسلوب الحذف الذي أنس به حذف اللغة وسموه شجاعة العربية .

ولعل في دراسة هذا الأسلوب وسيلةً مهمةً تعينا على فهم كلام العرب وأصوله وتذوقه ، والإحساس بما فيه من روعةٍ وجمالٍ ، ذلك لارتباط الحذف بال نحو والبلاغة ، والبلاغة روحها الأدب ، وعليها أن توافقه ، بل عليها أكثر من ذلك ، أن تكشف عن أسراره وجماله .

وهذه الأهمية التي أشرت إليها وما تتبعه من بحوث لغوية وصرفية ونحوية وبلاغية . هي لذلك خلقةً بان يفرد لها مجال عريض مستقل . ودراسة جادة ترصد شواهد الحذف في كلام العرب في معظم أبوابه ، وتبرز دورها وأهميتها الخاصة ومعانها في علم النحو والبلاغة .

ولاشك أن الدراسة الدلالية التطبيقية هي المثل الأساس والفعال لإبراز خصائص العربية في الإيجاز والاختصار المتمثل بأسلوب الحذف ، الذي يعتمد على قاعدة علمية متينة وراسخة تجمع الحذف البليغ في كلام العرب ، مما يرفد الدراسات المعاصرة بكثير من الأفكار اللغوية المفيدة .

للشيخ عبد القادر الجرجاني كلمة عن الحذف في صورة عامة ، أوردها في كتابه (دلائل الإعجاز) قال فيها : ((انه باب دقيق المسلط ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفسح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتدرك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبن ..))⁽¹⁾ والبلغاء من الناس يميلون إلى أسلوب الحذف والإيجاز أكثر مما يميلون إلى أسلوب الذكر والإسهاب ، لأنهم يرون الأول عنواناً للبلاغة ، ومقاييساً للذكاء وقدرة فائقة على التعبير البديع .

والرجل البليغ يختار الإيجاز ما أمكنه التعبير عن فكرته بألفاظ قليلة ، ويفضلها على الأطناب إذا لم يكن فيه زيادة معنى أو توضيح ، ويرى في هذا الإيجاز سمو بيانه وثقة كذلك باحترام من يخاطبه أو يتحدث إليه .

والفقاعدة الذهبية التي يتبعها أرباب الذوق هي تفضيل القليل من الكلام على كثيره ، إذا كان كل منها يحمل المعنى نفسه . هذا وقد شعر البلاغيون القدماء بأهمية أسلوب الحذف وأنه أبرز خصائص العربية وهو جدير بان يختص له كتاب مفرد ، لأن من عادة العرب الإيجاز والاختصار والحدف طلباً لقصیر الكلام واطراح فضوله ، والاستغناء بقائله عن كثيره ، ويعدون ذلك فصاحةً وبلاجةً .

وفي القرآن من هذه الحذف ، والاستغناء بالقليل من الكلام كثيراً من مواضع كثيرة نزلت من الحسن في أعلى منازله ، ولو أفردنا لما في القرآن من الحذف الغريب ، والاختصارات العجيبة كتاباً لكان واجباً . ولم يعد يكفي اليوم – ونحن نتحدث عن الإيجاز في اللغة – أن ننقل ما قاله العرب في لغتهم ، ولا أن نذكر بما عقده علماؤهم من فصول في مدح الإيجاز والثناء عليه ، ولا يكفي أن نقول : إن العرب أصحاب هذه اللغة ، حين عرفوا البلاغة جعلوها في معنى من معانيها تكمن في الإيجاز ، فقالوا : البلاغة الإيجاز . تباعناً منهم لقيمة الإيجاز وحرصاً منهم عليه ، وإن أفسح من نطق بلغة العرب جعل الإيجاز فضلاً مما آتاه ربه فقال : لقد أوتيت جوامع الكلم ، واختصرت لي الكلام اختصاراً ، وإن خير الكلام عند العرب ما قل ودل

إن ذكر ذلك نوع من التعبير الإنساني ، لم يعد كافياً لإثبات أن لغتنا موجزة . ولكن الحديث عن لغة الإيجاز ينبغي له أن يتوجه بكليته نحو رصد أسلوب الحذف في هذه اللغة وجمع ما تناوله النحاة والبلغيون .

وعلى هذا فإن معرفة طبيعة اللغة ، وفقه خصائصها أمر لا بد منه لكل من يتحدث عن اللغة ، حيث استقصاء ووصف واستقراء موضعى لإبراز محاسن اللغة والكشف عن جمالها وبلاغتها . ومن منطلق الإخلاص للغة العربية اتجهت نية الباحث في خصائص العربية من خلال مصطلحات الحذف أو مرادفاته من الوجهة النحوية والبلاغية .

وهو جدير بأن يستقل بدراسة توفيقه حقه من البساط والإيضاح والتهذيب ، وجمع شتاته المنتشر في المخطوطات والمراجع الكبيرة ، واستصفاء ما يجر الأخذ به ، واستبعاد ما يغشيه مما لا يناسب . وتحقيق هذا كله غرض جليل يقتضي بحثاً مستقلاً . وقد اقتضت طبيعة البحث على حسب ما تهيأ له من ظواهر نحوية وبلاغية وما إلى ذلك ، أن يكون البحث في مبحثين يسبقهما مقدمة وتمهيد ويعقبه خاتمة .

عني المبحث الأول بالمبادئ الأساسية لأسلوب الحذف فحاولت أن أقدم فيه دراسة موجزة أبرزت فيه :

- أهمية الحذف عند النحويين والبلغيين .
- الإيجاز المحمود والإيجاز الفريح .
- شروط الحذف .
- فوائد الحذف وأغراضه .
- متى نجا إلى الحذف .

أما المبحث الثاني : فكان في الغرض الأساس من هذا البحث ألا وهو مصطلحات الحذف في اللغة العربية ، وقد بلغت هذه المصطلحات سبعة وعشرين مصطلحاً ، معانيها مترابطة وان اختلفت في بنائها وتوجيهها ودلالاتها ، مما يدل على أن كلام العرب يأخذ بعضه برقباب بعض أو يستعن بها على فهم الإيجاز والاختصار ، ومن هذه المصطلحات : البلي – الترك- الجزم ...

أما المصادر المعتمدة في هذا البحث ففي مقدمتها كتاب سيبويه ، وكتاب المقتضب لأبي العباس المبرد ، وكتاب الأصول لأبي بكر بن السراج ، واعتمدت كتب ابن مالك كالكافية وشرح الكافية وكذلك كتب المحقق ابن هشام الانصاري كمغني الليب وشرح شذور الذهب ...

ولكتب أرباب البلاغة نصيبي في هذا البحث كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ، وكتاب دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ..

وفي كتب علوم القرآن مادة حسنة لأسلوب الحذف كالبرهان في علوم القرآن للزركشي والاتفاق في علوم القرآن للسيوطى . أرجو أن تكون قد قدمت في هذا البحث ما أصبو إليه من خدمة العربية فإن أصبت بذلك حسبي ، وإن أخطأت فما أنا إلا ضعيف يصيّب قليلاً ويخطئ كثيراً ، وسبحان من له الكمال وحده فمنه السداد وبه التوفيق والحمد لله أولاً وأخراً .

تمهيد

عند تتلوك أسلوب الحذف كان لابد من التعرض لموضوع الإضمار إذ هو صنوه ، وقد ذكر هذان المصطلحان كثيراً للدلالة على أسلوب الاختصار .

أولاً المدلول اللغوي والاصطلاحي لكلمة الحذف:

في ناج العروس : حذفة ، يحذفه ، حذفاً : أسقطه

و(حذفه) من شعره ، إذا أخذه وحذفه حذفاً قطعة من طرفه .⁽²⁾

وحذف السلام حذفاً خففه ولم يطرأ القول به ، وهو مجاز ، ومنه الحديث (حذف السلام في الصلاة سنة) ويدل عليه حديث التَّخْعِي (التكبير جرم ، والسلام جرم) فإنه إذا جزم السلام وقطعه فقد خففه وحذفه .⁽³⁾

ورجل محذف الكلام : مهذب حسنٍ خال من كل عيب ، وهو مجاز وضاحه الزمخشري بخلاف فقال : (حذف الصانع الشيء : سواه تسويةً حسنةً ، كأنه حذف كل ما يجب حذفة ، حتى خلا من كل عيب وتهذب)⁽⁴⁾ .

هذا في اللغة أما في الاصطلاح فهو : (إسقاط جزء الكلام ، كله بدليل)⁽⁵⁾ .

المدلول اللغوي والاصطلاحي لكلمة إضمار :

والإضمار عند النهاية الإخفاء والستر ، قال ابن منظور : الضمير : السر وداخل الخاطر ، والجمع الضمائر .. قال الليث : الضمير الشيء الذي تضمره في قلبك⁽⁶⁾ .

وقال الزبيدي : أضمرت الشيء : أخفيته⁽⁷⁾ ..

الضمير المستتر : هو اللفظ القائم بالذهن فإن له صورةً في العقل مقدرة والممحون لفظ بالفعل ثم حذف وسمى بذلك لأنّه استغنى عن لفظه ، أي ظهر أثره في اللفظ بظهور معناه ، فكانه احتجب عن الإدراك الفظي والضمّار خلاف العيان فليس ثمة فرق بعيد بين المدلول اللغوي والمدلول النحوى للكلمة يقول ابن فارس من سنن العرب الإضمار ويكون على ثلاثة اضرب إضمار الأسماء وإضمار الأفعال وإضمار الحروف .

من هنا نستطيع أن نقول إن الإضمار يدخل أنواع الكلمة الثلاثة .

قال الخفاجي : فرق النهاية بين الإضمار والحدف ، بأن الإضمار الحذف مع بقاء الآخر ، لأنّه يشعر بوجود مقدر له ، والحدف أعم منه ، وقد يستعمل كلّ منها بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء⁽⁸⁾ .

وقال الزركشي في البرهان وقد خصص الأسلوب الثاني من كتابه في علوم القرآن للحديث عن الحذف : الفرق بينهما أن شرط المضمر بقاء أثر المقدّر في اللفظ نحو : [يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا] {الإنسان: 31} ، أي : ويعذب الظالمين⁽⁹⁾ .

ويدل على أنه لابد في الإضمار من ملاحظة المقرر باب الاشتغال ، فإنه من أضمرت الشيء ، إذا أخفته ، قال الأحوص الانصاري :

سيبقى لها في مضمر القلب والحسنا سرير وَدِيَمْ ثُبُلِي السرائر

وأما الحذف فمن حذفت الشيء إذا قطعته ، وهو يشعر بالطرح ، بخلاف الإضمار ، ولهذا قالوا : (أن) تنصب ظاهرة ومضمرة⁽¹⁰⁾ .

المبحث الأول

الحذف عند النحوين والبلغيين :

تتعدد مواضع حذف أجزاء الجملة وتقديرها عند النحوة ، حتى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحو إلا يتصل به الحذف والتقدير في بعض جزئياته ، وألأبواب التي يطرد حذف بعض أجزاء الجملة فيها هي : المبتدأ والخبر ، والأفعال الداخلة عليها ، والمفاعيل ، والإضافة ، والموصول ، والقسم ، والشرط ، والاعطف ، والعائد ... في كل باب من هذه الأبواب يطرد حذف بعض أجزاء الجملة في مواضع منه ، حتى يكون الحذف في مواضع بعينها أصلاً فيها.

وتحليل الأجزاء المحنوفة من الجمل في هذه الأبواب يكشف عن حائقن مهمه في البحث النحوي . أولها : تتصل بما يدعى النحوة حذفه من أجزاء الجملة، وابرز ما يتتأكد في هذا المجال أن الحذف يشمل أقسام الكلمة الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، وأنها تتناول الاسم والفعل في مواقعهما الإعرابية المختلفة ، وأنه يشمل الحروف على تنوعها . والثانية : تتصل بالقواعد الكلية التي تحكم جزئيات هذا النوع من الحذف. وفي هذا المجال نجد تأثيراً عميقاً المدى لقاعدتين أو نظريتين :-

النظريّة الأولى : مفهوم العمل النحوي الذي يقتضي بالضرورة وجود أطراف ثلاثة فيه . أولها العامل ، وثانيهما المعمول ، وثالثهما الحركة الإعرابية رمز تأثير العامل في المعمول، فإذا لم يوجد في الجملة بعض هذه الأطراف تحرم – عند النحوة – تقدير ما لا وجود منها ، ومن ثم إذا وجد النحوة عاملًا وليس له معمول قدروا له معموله ، وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول واحد أعمل أحدهما فيه وقدر للأخر ما يعمل فيه، وإذا وجد معمول ولم يكن ثم عامل قدر له عامله .

والنظريّة الثانية : مضمون فكرة النحوة عن نظام الجملة ، وهذا المضمون الذي يرتكز أساساً على وجود الإسناد الذي لا يكون إلا بين اثنين : مسند إليه ومسند ، سواء كان المسند حديثاً أو علاقة ما يشير إليها الظرف والجار وال مجرور ، ويدل عليها – عند النحوة – متعلقهما سواء كان المسند إليه اسم ذات أو اسم معنى صريحاً أو ممولاً⁽¹¹⁾ . وقد أثرت هذه الفكرة في جزئيات كثيرة في هذا النوع من الحذف، حين وجد النحوة تراكيب عديدة تقييد فائدة يحسن السكوت عليها – وهي غاية الجملة عندهم – ولكن لا يتتوفر فيها شرط الإسناد من لزوم وجود طرفين ، فلجلأوا إلى تقدير المسند أو المسند إليه في هذا النوع من التراكيب⁽¹²⁾ .

وثمة إضافات تلحق بهما مما يكمل به معنى الكلام يطلق عليهما الفضلة أو القيد ، فإذا ما اقتضى المقام وطبيعة الكلام الاستغناء عن شيء منها ساعدتهم اعتبار ذلك الأصل – في مقام الضبط والتحليل – على معرفة المستغنى عنه تقديره وبيان مواضعه . كانت جهود النحوين واللغويين الخطوة الأولى في مجال أسلوب الحذف، فقد تابعهم علماء البلاغة الذين غاصوا للبحث عن دقائق هذا البحث ولطائفته ليدركوا أسراره وبلاغته وجماله، وبين البلاغة والنحو تلازم، يكمل أحدهما الآخر ، فلا غنى للأسلوب الجزل والعبرة القوية عن تضامن الناحيتين البلاغية والنحوية، فإذا كان النحو يتناول الأسلوب من ناحية التكوين وضبط آخر الكلمات وما ذكره ابن هشام قبل ، فإن البلاغة تتناوله من جهة ما يتحقق فيه من قيم جمالية ، وفنية تجعله موائماً لما دل عليه وهو ما يعرف عند البلاغيين بمطابقة الكلام لمقتضى الحال .

وقد اعتدَّ البلاغيون بذلك المبدأ في غير من الأساليب التي عرضوا لها ويبدو ذلك هاهنا في عبارة (المتعارف) و (أصل المراد) التي وردت في تعريفهم للإيجاز والإطناب ، فقالوا إن الإيجاز : ((هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط ، والإطناب هو أداؤه بأكثر من عباراتهم⁽¹³⁾ وأيا ما كان خلافهم في مفهوم (عبارة المتعارف) بارجاعها تارة إلى المقام وتارة إلى العرف ، فإنهما توقف – في نظري – بإذاء قاعدة (أصل الوضع) ، إذ إنهم اتخذوه مهادداً أولياً في بحثهم البلاغي ، وزوازاً لبيان معايير الإطناب والإيجاز الذي يعد الحذف أحد طرائفه المشهورة .

وكذلك تناول الموجهون ظاهرة الذكر والحدف وأشاروا إلى كثير من صورها المعهودة في درس اللغة والبلاغة ، التي ترتب على تغير القراءات وتوجيهها ، وذلك من خلال وجهين من وجوه القراءة ، أحدهما : ما تتحقق فيه الذكر أو الحذف نصاً ، بأن تختلف إحدى القراءات ما تذكره الأخرى . أما الآخر . وكان أكثرهما شيئاً ، فهو ما دل تغايره الإعرابي أو التصريفي على أن ثمة محنوفاً يجوز تقادره في الكلام جرياً على أصله في العربية .

والواقع أن تناولهم لظواهر الذكر والحدف هنا قد غالب عليه الطابع اللغوي، ولا غرابة في ذلك : إذ كان كثير منهم لغويين في الأساس ، وأسهموا بطريقة أو بأخرى في تبييع النحو وفسفة قواعده فبدت عليهم آثار الصنعة ، ولكن كوكبة منهم حاولت تجاوز هذا النطاق فراجحت نقاش عن سره وتذكر علته بالتصريح حيناً والتلميح أحياناً مدركة في الوقت نفسه أن القيمة البلاغية لظاهرة الحذف في العربية لا توقف عند حدود هذه الفائدة العامة المتمثلة في الإيجاز أو الاقتصاد في التعبير التي ربما تشير إليها معظم المحنوفات ، بل تتعادها إلى الدلالة على قيم بلاغية أخرى تستفاد من السياق وقرارن الأحوال .

وقد كانت دراسة أئمة النحوين لعلوم اللغة العربية دراسة مستفيضة شاملة تتناول أسلوب الحذف تناولاً كلياً ، وتنقصي المظاهر والمخبر وتناول العرض والجوهر ، وتتأتي على كل ما يbedo في العبارة من ترتيب وضبط ، ودلالة ، وهكذا أمدنا هؤلاء بكل ما يجول في الذهن ، ويخطر بالبال .

فالخليل بن أحمد الفراهيدي لم تخُلْ آراءه النحوية من الملاحظات البلاغية التي ضمنها سببويه كتابه فهو حين يتحدث عن الحذف وأثره في خفة الكلام يبارك الحذف مدام لا يخلُ بالمعنى ، ولا يؤدي إلى اللبس . ففي قوله تعالى : (إِنَّهُوا خَيْرًا لَكُمْ) (سورة النساء آية 171) يقول : لأنك تحمله على ذلك المعنى – لأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك- فنصبه لأنك قد عرفت : أنك إذ قلت له : انته ، لأنك تحمله على أمر آخر فذلك انتصب ، ومحذفوا الفعل لكترة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له : انته فصار بدلاً من قوله : انت خيراً ، وادخل فيما هو خير لك⁽¹⁴⁾ .

وسيبويه يسأل أستاذه الخليل عن العلة في حذف جواب الشرط من بعض آيات التنزيل : (وسألت الخليل في حذف جواب الشرط من آيات التنزيل من قوله تعالى : [حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُكِّحْتُ أُبُواهُ] الزمر: 71 } ؟ أين جوابها⁽¹⁵⁾ ؟) عن قوله جل وعلا : [وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ] البقرة: 165 } [وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقُّفُوا عَلَى النَّارِ] الأنعام: 27 } فقال : إن العرب قد تركوا مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام⁽¹⁶⁾ . فهو يعتمد إذا على المخاطب في مراعاة حاله . ويتجه إلى البنية العميقية للكلام وإلى التعبير من حيث هو تعبر ، فيتناوله روحًا وجسداً ، عرضاً وجوهاً ودالاً ومداً . أما سيبويه : وهو تلميذ الخليل ، والمحثث باسمه فقد طرق الكثير من فنون البلاغة في محيط حديث التحوي فهو يتحدث عن الحذف ، ومنى يكون ؟

ويجيب سيبويه عن ذلك : بأنه إذا كان المخاطب عالماً به فيعتمد المتكلم على بديهية السامع عن الحذف بصفة عامة . ثم يقول : أن هذا الحذف صحيح يتحدث به الفصحاء من العرب ثم بين السر البلاغي في الحذف 0 وهو أنه يرجع إلى حب العرب للتخفيف . وهذا الاتجاه البلاغي من سيبويه يدل على مقدار مابين النحو والبلاغة من ارتباط ، وان جهد سيبويه البلاغي لا يقل عن جهده التحوي .

الإيجاز المحمود :

يجب أن نحد الإيجاز المحمود بـان نقول : هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ . واحتززنا بقولنا – إيضاح – من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كانت موجزة غير موضحة له . فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ الإيجاز والاختصار فليس بمحمود حتى تكون دلالة ذلك اللفظ على المعنى دلالة واضحة .

المحفوظات القبيحة :

تضافرت أقوال أرباب علم البيان على أن المحفوظات على قسمين : حسنة وقبيحة . أما القبيحة فهو أن يخل المحفوظ بالمعنى ، أو يحيط عن رتبته⁽¹⁷⁾ وبناء على ذلك فالإيجاز بلاغة ، والإخلال عيب ، إذ الإخلال : اختصار يؤدي إلى إفساد الكلام ، وعدم أدائه المراد في شكل صحيح ، أو هو قصور اللفظ عن أداء المعنى .

ومن الشواهد التي يسوقها النقاد والبلغيون على الإخلاص قول عروة بن الورد :

عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الوغى كان أعداؤه⁽¹⁸⁾

يعني إذ يقتلون نفوسهم في السلم . ومتنه من نثر الكتاب : ما كتب بعضهم : فإن المعروف إذا زجا . كان أفضل منه إذا توفر وأبطأ . وتمام المعنى أن يقول – إذا قل وزجا – فترك ما به يتم المعنى وهو ذكر القلة : وكتب بعضهم : فما زال حتى اتلف ماله ، واهلك رجاله 0 وقد كان ذلك في الجهاد والإبلاء ، أحق بأهل الحزم وأولى ... والوجه أن يقول – فإن إهلاك المال والرجال في الجهاد والإبلاء أفضل من فعل ذلك في المواجهة ... ومثل هذا مقصر غير بالغ مبلغ الحذف الجيد . وأتيح من هذا كله . قول الآخر :

لأيْرُمُضُّونَ إِذَا جَرَّتْ مُشَافِرُهُمْ وَلَا تَرَى مُتَلَّهُمْ فِي الطَّعْنِ مِئَالاً وَيَفِشُّلُونَ إِذَا نَادَى رَبِيَّهُمْ أَلَا ارْكَبُنَّ فَقَدْ أَنْسَثُ أَبْطَالًا⁽¹⁹⁾

أراد – ولا يفشلون – فتركه فصار المعنى كأنه ذم .

واسق بعضهم من نماذج الإخلاص قول أبي تمام :

أَعْطَيْتِنِي دِيَةُ الْقَتِيلِ وَلِيَ عَقْلٌ ، وَلَا حَقٌّ عَلَيْكَ قَدِيمٌ

إذ أراد : وليس لي عليك عقل ، فاختل ، وأوهم ، إذ العقل هنا الديمة ، عقل القتيل : وداه ، أي أعطى وليه ديته وقول البحترى :

الشَّيءُ وَقْتٌ وَإِيَّاهُ ، وَلِيَسْ تَرَى يَوْمًا كَانَلَهُ وَقْتًا وَأَبَانًا

فهذا مرح 0 ولكنه أخل به حتى كاد يكون ذمًا لنقصان اللفظ عن تمام معناه ، لأنه جد أن يرى لذاته وقتاً في يوم من الزمان ، وقد أتم المعنى أبو الطيب إذ قال :

وَوَاهِبٌ ، كُلُّ وَقْتٍ وَقْتُ نَائِلِهِ وَإِنَّمَا يَهُبُ الْوَهَابَ أَحِيَانًا

ومن الحذف الرديء .. قول الحارث بن حلزة :

لِلنَّوْكِ مِنْ عَاشَ كَدَا وَالْعِيشُ خَيْرٌ فِي ظَلَاءِ

وإنما أراد – والعيش الناعم خير في ظلال النوك من العيش الشاق في ظلال العقل – وليس بدل لحن كلامه على هذا فهو من الإيجاز المقصَر⁽²⁰⁾ .

شروط الحذف :

وضع سيبويه توجيهًا بينَ فيه ما يعتمد من الحذف من خلال حكمة العرب فهو يقول : (تضميرُ بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع ، وظهور ما أظهرها ، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستحقون بمنزلة ما يذفون من نفس الكلام . وما هو في الكلام على ما أجروا ، فليس كل حرف يحذف منه شيء ، وثبتت فيه⁽²¹⁾ . وهذا التوجيه مستمد من نظرية ثاقبة لكلام العرب في إيجازه وإعجازه ، فإن الأدلة الواضحة قد دلت على أن العرب مع حكمتهم لا يتكلمون بما لا يفيد ، وأن الكلام الذي يُوضع في الأصل إلا لفائدة قليله في وجوب الفائدة كثierre ، فربما ظهرت هذه الفائدة لكل متذر ، وربما خفيت .

وأصول أهل العربية مملوئة من هذا ، فإنهم يتطلبون ويتطلبون العوامل التي لا تظهر في تمام الكلام ويقدرون فيها التقديرات البعيدة حراسة للأصول ، ونصرة لما دل عليه الدليل⁽²²⁾ .

فالمعتمد في ما يقبل من الحذف، وما يعول عليه من ذلك هو أن ما كان من المعاني المقدرة محتملاً لحقيقة اللفظ أو لمجازه ، فهو مقبول يعول عليه ، وما كان من المحفوظات لا يحتمله اللفظ من جهة حقيقته ولا مجازه فهو مردود . وهذه أمور عامة ، لم يكتفي بها الموجهون البلاغيون ، وإنما سروا نحو بيان شروطٍ واسعةٍ تقاد تلاصق كل بحث نحوه . وسأسوق في هذا التقديم بعضها منها :

فمنها : أن تكون في المذكور دلالة على المحفوظ ، إما من لفظة أو من سياقه ، وألا لم يتمكن من معرفته ، فيصير اللفظ مخلاً بالفهم . ولنلا يصير الكلام لغزاً فيهجن في الفصاحة ، وهو معنى قوله : لابد أن يكون فيما أبقى دليل على ما ألقى⁽²³⁾ . وتلك الدلالة مقالية وحالية .

فالمقالية قد تحصل من إعراب اللفظ ، وذلك كما إذا كان منصوباً ، فيعلم أنه لابد من ناصب ، وإذ لم يكن ظاهراً لم يكن بد من أن يكون مقدراً ، نحو : أهلاً وسهلاً ومرحباً ، أي وجدت أهلاً ، وسلكت سهلاً ، وصادفت رحباً . ومنه قوله تعالى : [الحمد لله] {الفاتحة:2} على قراءة النصب⁽²⁴⁾ . وكذلك قوله : [وَأَنْقُوا اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ] {النساء:1} والتقدير : احمدوا الحمد ، واحفظوا الأرحام ، وكذلك قوله تعالى : [صِبْعَةُ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ صِبْعَةً وَتَحْنَ لَهُ عَابِدُونَ] {البقرة:138} و [مَلَةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ] {الحج:78} .

والحالية قد تحصل من النظر إلى المعنى والنظر العلم ، فإنه لا يتم إلا بمحفوظ ، وهذا يكون أحسن حالاً من النظم الأول لزيادة عمومه ، كما في قوله : فلان يحل ويربط ، أي يحل الأمور ويربطها ، أي ذو تصرف وقد تدل الصناعة النحوية على التقدير ، كقولهم في : لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ] {القيامة:1} {25} . إن التقدير لأن أقسام لأن فعل الحال لا يقسم عليه . وقوله تعالى : [لَقَاتَ دَنْكُرُ يُوسُفَ] {يوسف:85} ، التقدير : لا تقتا ، لأنه لو كان الجواب مثبتاً لدخلت اللام والنون ، كقوله : [بَلْ وَرَبِّي لَتَبْعَثَنَّ] {التعابير:7} .

وهذا كله عند قيام دليل واحد ، وقد يكون هناك أدلة يتعدد التقدير بحسبها ، كما في قوله تعالى : [أَفَمْرِنْ زُينَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَأَهُ حَسَنًا] {فاطر:8} . فإنه يتحمل ثلاثة أمور :

احدها : كمن لم يزين له سوء عمله ، والمعنى : [أَفَمْرِنْ زُينَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَأَهُ حَسَنًا] من الفريقين الذين تقدم ذكرهما ، كمن لم يزين له! ثم كان النبي ﷺ لما قيل له ذلك ، قال : لا ، فقيل : [إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَدْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ] .

ثانية: تقديره : (ذهبت نفسك عليهم حسرات ، فحذف الخبر دلالة : [فَلَا تَدْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ]) {فاطر:8} .

ثالثها : تقديره (كمن هاده الله) فحذف دلالة : [فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ] {فاطر:8} .

وببدو أن هذا الشرط إنما يحتاج إليه إذا كان المحفوظ الجملة بأسرها ، نحو⁽³⁾ : [قَالُوا سَلَامًا] {الذاريات:25} . أي سلمنا سلاماً ، أو أحد ركنيها نحو : [قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ] {الذاريات:25} . أي (سلام عليكم انتم قوم منكرون) ، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية⁽²⁷⁾ .

وأما إذا كان المحفوظ فضلة فلا يشترط لحذفه دليل ، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه إخلال بالمعنى أو اللفظ ، كما في حذف العائد المنصوب ونحوه .

وشرط ابن مالك في حذف الجار أيضاً من اللبس ، ومنع الحذف في نحو : رغبت أن تفعل ، أو عن أن تفعل ، لإشكال المراد بعد الحذف .

وأورد عليه [وَتَرْغَبُونَ أَنْ تُنْكِحُوهُنَّ] {النساء:127} ، فحذف الحرف⁽²⁸⁾ . وجوابه أن النساء يستمنن على وصفين ، وصف الرغبة فيهن وعنهن ، فحذف للتعيم⁽²⁹⁾ .

وشرط بعضهم في الدليل اللفظي أن يكون على وفق المحفوظ . وأنكر قول الفراء في قوله تعالى : [أَيْحَسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ تَجْمَعَ عِظَامَهُ . بَلِيْ قَادِرِينَ عَلَى أَنْ تُسْوِيَ بَنَائِهِ] {القيامة:4} . أن التقدير : (بل ليحسينا قادرين ، والحساب المذكور بمعنى الظن ، والمحفوظ بمعنى العلم ، إذ التردد في الإعادة كفر ، فلا يكون مأموراً به)⁽³⁰⁾ . ويجب بان الحساب المقدر بمعنى الجزم والاعتقاد ، لا بمعنى الظن ، وتقديره بذلك أولى ، لموافقته الملفوظ⁽³¹⁾ .

فوائد الحذف :

فوائد الحذف في كلام العرب أوسع من أن تحد بحد أو تقيد بقيد، فكثيراً ما يرد مجاز الحذف في الاستعمال ابلغ من الحقيقة ، وهو يلطف الكلام ويكتبه حلاوة ويكتبه رشاقة من خلال أمور ، منها :

1- التخييم والإعظام ، لما فيه من الإبهام ، لذهاب الذهن في كل مذهب ، وتشوفه إلى ما هو المراد ، فيرجع قاصراً عن إدراكه ، فعند ذلك يعظم شأنه ، ويعلو في النفس مكانة . إلا ترى أن المحفوظ إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد ، وخلص للمذكور .

2- ومنها : زيادة لذة بسبب استنباط الذهن المحفوظ ، وكلما كان الشعور بالمحفوظ أعن ، كان الالتفاذ به أشد وأحسن . ويظهر هذا في فن الاحتياك ، الذي لا يوصل إليه إلا بعد فكر طويل ، ولا يفهمه إلا من أتعب نفسه في تمرسه بكلام العرب .

3- ومنها : زيادة الأجر بسبب الاجتهاد في ذلك ، بخلاف غير المحفوظ ، كما تقول في العلة المستبطة والمنصوصة .

4- ومنها : طلب الإيجاز والاختصار ، وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل .

5- ومنها : التشجيع على الكلام ، ومن ثم سماه ابن جني : (شجاعة العربية)⁽³²⁾ . ولعل السبب في تلقيه بذلك ، هو أن الشجاعة هي الأقدام ، والرجل إذا كان شجاعاً فإنه يرد الموارد الصعبة ، ويقتسم الورط العظيمة لا يردها غيره ، ولا يقتسمها سواه ولا شك أن الحذف قد حاز ذلك في لغة العرب .

6- ومنها: موقعه في موقعه على الذكر ، ولهذا قال شيخ الصناعتين عبد القاهر الجرجاني : ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره⁽³³⁾ والله در القائل :

إذا نطقْتْ جاءت بكل مليحة وإن سكتْ جاءت بكل مليح

وهذا هو الأصل في الآلية المادية لبناء الكلام الدال على المعانى التي يراد الإعلام بها ، إذا عزلنا قوى الإدراك اللمحي والإشاري ، وقوى الاستدلال بقرائن الأحوال وقرائن الأقوال ، لدى متنافي الخطاب، ولا سيما أهل الفطنة والذكاء وأهل الخبرة في حيل المعتبرين عما في نفوسهم بأساليب الكلام وطرائقه المختلفة ، فهو لا يكفيهم الرمز وتقنعهم الإشارة وصرح العباره⁽³⁴⁾.

7- ومنها الاطلاع على مزايا اللهجات العربية وتوجيه المظاهر الصوتية، وبيان النزق اللغوي لطبيعة نطقها اختصاراً وإيجازاً .

8- أسلوب الحذف يكسب الذهن تنظيماً واقتداراً على استيعاب البنية العميقه للكلام ، وما يرتبط بها من تذوق المعانى وتوجيهها في الطريق السوي المستقيم توجيهها دقيقاً .

دواعي الحذف وأعراضه :

سئل الخليل بن احمد الفراهيدي عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعها من نفسك؟ فقال : إن العرب نطقوا على سجيتها وطبعها ، وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها عليه ، وإن لم ينفل ذلك عنها، وعللت أنا بما عددي أنه علة لما علته منه، فإن أكنت أصبت العلة فهو الذي التمس ، وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت فما ذكرته محتمل أن يكون علة له⁽³⁵⁾ .

وينظر ابن جني حول اجتهاد العالم لاستبطان الآراء اللغوية والأسرار البينية أنه يجتهد بدقة تقديره لاستقراء هذه اللغة. وكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجها كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره⁽²⁾ . ولعلي أصل بالقارئ الكريم من هذين النصين إلى بيان دواعي الحذف البلاغية ، فنحن أمام نص لغوي هو كلام العرب، اجمع الناس قاطبة على بلاغته ، فتفاقت النفوس إلى معرفة أغراض الحذف فيه، وهي كثيرة بعضها إنما يتتحكم فيه إلى النفس والحس، وبعضها من خلال ما ذكره البلاغيون، وهم يدرسوون حذف المسند إليه وحذف المسند وحذف بعض متعلقات الفعل. ولابد من ذكر أهمها هاهنا⁽³⁶⁾ . وقد انقيت منها وأضفت إليها ، فاجتمعت لدى الوعي الآتية ، وأكيد انه يعسر إحصاء كل الوعي التي تقوم في نفوس البلاغاء للحذف، وما ذكرته منها يرشد إلى الكثير منها .

الداعي الأول : الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، إذا كان ما يحذف يمكن أن يدركه ويفهمه المتنافي، دون أن يذكر في الفظ ، لدلالة قرينة الحال، أو قرينة المقال، أو اللوازم الفكرية المنطقية ، والمخاطب من الذين تكيفهم دلالات القرائن واللوازم الفكرية . الداعي الثاني : تخيل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل أو اللطف ، باعتبار أن التوصل إلى فكرة ما عن طريق الاستدلال العقلي أقوى لدى الإنسان من أن تبين له عن طريق دلالة اللطف ، يضاف إلى ذلك أن فهم الإنسان للأمر باستبطانه الفكري آنس له وأسر ، وأكثر إشعاراً له بذاته المستقلة، من أن يشعر بأنه عالة في الفهم على من يعرّفه به بصرح اللطف، لما يتضمن البيان بصرح اللطف من إيمان ضمني إلى أن المخاطب ليس من أهل فهم المعانى بقرائن الأحوال ، أو قرائن الأقوال ، أو لوازم الأفكار، ففي الحذف إثارة للشك وترضية لداعف النفس التي يسعدها الاستقلال والاعتماد على الذات⁽³⁷⁾ .

الداعي الثالث: اختبار تبني المتنافي أو مقدار تبنيه ، عند إمكان الاستغناء عن دلالة بصرح اللطف على المراد.

الداعي الرابع : الإشارة بتمجيد المسئ عن طريق الإبهام بصون اسمه عن أن يبتذر بالذكر لجلالة قوله ، على معنى قول الشاعر يخاطب ممدودة :

لساناً سُمِّيكَ إِجْلَالًا وَتَكْرَمًا فَوَصْفُكَ الْمَجْتَلِي عَنْ ذَاكَ يُغْنِيَا

الداعي الخامس : الإشارة باحتقار المسئ وازدرائه وتنزيهه اللسان عن ذكر اسمه، عن طريق الإبهام بأنه ينبغي صون اللسان عنه، كما يُصانُ عن ذكر ألفاظ الفحش، وأسماء العورات .

الداعي السادس : صون اللسان حقيقة عن ذكر المحذوف ، والاكتفاء بدلاله القرائين ، لأنه مما ينبغي ستراً ما يدلّ لفظ الصرح عليه ، ويسهّل ذواقه الأدب الرفيع ذكره .

الداعي السابع : التucken من إنكار المحذوف ، عند الحاجة إلى هذه الإنكار ، وادعاء قصد غيره . وذلك لأنه قد تدعى الحاجة إلى التكلم بشيء ، ثم تدعو الحاجة إلى إنكاره ، كقولك عن شخص : جاهلٌ مغرور ، فلو سميته وقلت : زيدٌ جاهلٌ مغرور ، لقام عليك دليل بهذا التصريح ولم تستطع الإنكار .

الداعي الثامن : كون ما يحذف معيناً حقيقة أو ادعاء ، فلا داعي إلى ذكره ، إذ يكون ذكره عديداً من الإسراف في القول ، وهو أمر لا يستسيغه البلاغاء . ويظهر نحو هذا في الخبر الظرف والجار والمجرور غالباً ، وابرز شواهد هذا الغرض قوله تعالى : [فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَأَنْتُرُوا فِي الْأَرْضِ وَأَنْتُرُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ] {الجمعة:10} أي : قضيتم الصلاة ، ومثله : [كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ] {البقرة:216} أي كتب الله عليكم .

الداعي التاسع : ضيق المقام عن أطالة الكلام بسبب التوجع أو التضجر ، كان تقول لمريض : كيف حالك؟ فيقول : مريض . وكان تقول لفاقد عزيز عليه : كيف حالك؟ فيقول : حزين . وابرز شواهد البلاغيين قول الشاعر⁽³⁸⁾ :

قال لي : كيف أنت؟ فقلت : علىٰ سهر دائم وحزن عميق

أي : أنا علىٰ ، ومنه [أَصَنَّكْتُ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ] {الذاريات:29} .

الداعي العاشر : تربية الفائدة بتکثير المعانى ، إذ يتاتى من احتمالات المعانى بالحذف ، ملا يتاتى بالذكر .

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : [قَالَ بْلَ سَوْلَثُ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبَرْ جَمِيلٌ] {بوسف:83} أي : فأمر يصبر جميل أو : فصبر جميل أجمل ، وفي التقدير الأخير : يكون المحذوف الخبر أي المسند ، وقد تحققـتـ كثرةـ الفائدةـ باحتمـالـ أكثرـ منـ تقـديرـ واحدـ .

الداعي الحادي عشر : قصد التعميم مع الاختصار في اللفظ ، وهذا كثير في النصوص البلغة الرفيعة ، كقول الله عز وجل في سورة يونس [وَاللَّهُ يَدْعُ إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ] {يونس:25} . أي : يدعو كل ممتنع مكلف إلى دار السلام عن طريق الأيمان والإسلام ، ودار السلام هي الجنة .

الداعي الثاني عشر : قصد التشويق بالإبهام ، ليأتي البيان بعده شافياً حركه الشوق إلى المعرفة .

متى نلجم إلى الحذف ؟

أجاب عن هذا السؤال ابن هشام موضحاً الحذف الذي يعني به النحو خاصه فقال :

(الحذف الذي يلزم النحو النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ ، أو بالعكس ، أو شرطاً بدون جزاء ، أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولاً بدون عامل ، نحو : (ليقولن الله)) ونحو : ((قالوا : خيراً)) ونحو : خير عافاك الله ، وأما قولهم في نحو: [سَرَابِيلْ تَقِيمُ الْحَرَّ] {النحل:81} أن التقدير : والبرد .. ونحو : [وَتِلْكَ نِعْمَةٌ ثَمَّنُهَا عَلَيْهِ أَنْ عَبَدْتَنِي إِسْرَائِيلَ] {الشعراء:22} أن التقدير : ولم عبدني ، ففضول في فن النحو ، وإنما ذلك للمفسر . وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقاره المفعول ، أو بالعكس ، أو للجهل به ، أو للخوف عليه ، أو نحو ذلك ، فإنه تطفل مهم على صناعة البيان)⁽³⁹⁾ .

وهذا كلام حسن يساير المشهور الضابط عنهم ، وهو : أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل من غير داعي .

ومما يجب ضبطه هنا أيضاً أن الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حذف أو إسقاط مذكور كان على وجهين .

احدهما : أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلم ، ومثاله قوله تعالى : [وَاسْأَلِ الْقَرِيَّةَ] {يوسف:82} وهي علم عند البالغين والنحة جميعاً على حذف المضاف ، إلا ترى انك لو رأيت (سل القرية) في غير التزيل لم تقطع باه هنا محفوفاً لجواز أن يكون كلام رجل من بقرية قد خربت وباد أهلها فراد أن يقول لصاحبها واعظاً ومذكراً أو لنفسه متعظاً ومعتبراً ((سل القرية عن أهلها وقل لها : ما صنعوا)) على حد قولهم ((سل الأرض من شق أنهارك ، وغرس أشجارك ، وجنى شمارك ، فإنها إن لم تجتك حوارا ، أجابتك اعتبارا))⁽⁴⁰⁾

والوجه الثاني : أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذف أو زيادة من أجل الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلم به ، وذلك مثل أن يكون المحفوف أحد جزأي الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى [فَصَبَرْ جَمِيلٌ] {يوسف:18} قوله [مَنَّاْعٌ قَلِيلٌ] {النحل:117} . لابد من تقدير محفوف ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه سواء كان في التزيل أو في غيره ، فإذا نظرت إلى [فَصَبَرْ جَمِيلٌ] في قول الشاعر :

يشكو إلى جمي طول السرى صبر جمي فكلانا مبنلى

وتجده يقتضي تقدير محفوف كما اقتضاه في التزيل ، وذلك أن الداعي إلى تقدير المحفوف هنا هو أن الاسم الواحد لا يفيد ، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد ، وجميل صفة للصبر . وتقول للرجل ((ما هذا ؟)) فيقول : ((زيد)) يزيد : هو زيد ، فتجد هذا الإضمار واجباً لأن الاسم الواحد لا يفيد ، وكيف يتصور أن يفيد الاسم الواحد ومدار الفائدة على إثبات أو نفي وكلاهما يقتضي شيئاً : مثبت ومثبت له ومنفي ومنفي عنه⁽⁴¹⁾ .

المبحث الثاني مصطلحات الحذف

للحذف أوجه متعددة ظاهرة مائلة ، مثلها أوجد لدى النحو والبلغيون عناليةً دقيقةً جعلهم يتفرّعون في إطلاق عدد من المصطلحات عليها وعلى أقسام عديدة للمحفوفات في كلام العرب ، بعضها يعد من أقسام الحذف ، فيوجّه على ما ينبغي له بسبب المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام ، بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض . من خلال العناية بالعلاقة الوظيفية والدلالية الحاصلة بين مفردات اللغة في العبارة أو الجملة المعبرة تعبيراً منطقياً . أو في اللفظة الواحدة ، فنجد الاكتفاء في الجملة ، والاجتراء في خبر المبتدأ ، والطرح والإسقاط للحرف ... ونحو ذلك .

ولحرصي على تعريف الحذف في الاصطلاح جهدت في تتبع استعمالات العلماء لكلمة الحذف وجماع هذه المصطلحات تغنى – إن شاء الله – هذا البحث ، وتبيّن كيف يكون المعنى مواجاهاً للغرض المقصود ، غير عادل عن الأمر المطلوب .

وتكشف لي من خلال النظر في كتب اللغة والنحو أمران مهمان : -

الأول : اضطراب النحو في وضع مفهوم محدد أطلقه على المحفوفات ، مما جعل التداخل بين هذه الألقاب واسعاً .

الثاني : كثرة هذه المصطلحات واتساع مدلولاتها في اللغة والنحو والصرف والبلاغة . وبمعرفة هذه المصطلحات على الصحيح يسنيط الباحث في اللغة ونحوها أن يتلمس طريق الإلمام بها ، واستنعياب قضائهاها في مجال الحذف والاختصار .

وقد بلغت هذه المصطلحات لأسلوب الحذف ستة وعشرين مصطلحاً ، معانيها متقاربة ، وإن اختلفت في بنائها ، وتوجهها وإيحائها ودلالتها من ما ييسر لهم أحد أساليب للعربية ، وكذلك يدل على أن كلام العرب يأخذ بعضه برقب بعض . ويستعان بها على فهم الاختصار والإيجاز ، لتكون كالمدخل إلى التوسيع في هذا الفن ، وحسن استيعابه بدقة وفهم ، ولاشك أن الدقة في التعامل مع العلوم – والنحو واحد منها – هي شاهد على سمو الذوق ورقى العقل ، وكفى بهذين علامتين على الفضل وسمو المنزلة .

هذه المصطلحات على الترتيب الآتي :

- 21- الإلقاء
- 22- النبذ

- 11- السكوت
- 12- التسكين

- 1- البلي
- 2- الترك

23- النزع	13- السلب	3- الاجتزاء
24- النقص	14- الإشارة	4- الجزء
25- الاستهلاك	15- الطرح	5- الاحتباك (الحذف المقابل)
26- الإيجاز	16- الاقتصار	6- التحريف
	17- القطع والاقطاع	7- الاختزال
	18- الكف	8- الذهاب
	19- الاكتفاء	9- الإزالة
	20- الإلغاء	10- الإسقاط

وتمام المقصود إنما يكون بذكر الأمثلة وإيرادها ، لأن المثال هو ثلو الماهية في الإبانة عن حقيقة الشيء ومعرفة ذاته ... ولابد من أن تكون المأخذ سهلة المدرك ، واضحة حتى تصل إلى النفوس على أحسن شيء وأسهله .

1 – البلي :

من الحقائق المقررة عند المحدثين من علماء اللغة أن كثرة الاستعمال تبني الألفاظ وتجعلها عرضة لقص أطرافها ، تماماً كما تبني العملات المعدنية والورقية ، التي تتبادلها أيدي البشر .

ولعل هذا الحكم يتضح جلياً في تعليقات سيبويه لطائفة من الحذف اللغوية ، وخاصة ما يتعلق بالأصوات ⁽⁴²⁾ وهذا هو ما حدث لـ (سوف) ، التي توجد في صورتها القديمة في الآرامية ، وقد روى لنا اللغويون العرب صوراً عدّة من صور البلي اللغطي في هذه الكلمة ، فقد ذكروا أن العرب يقولون : سو يكون ، وسف يكون ، وسا يكون وسيكون ⁽⁴³⁾ ، وحيثما أنزل القرآن الكريم سجل لنا إحدى صور التطور في (سوف) ، مع الأصل الذي كان لا يزال يعيش معه جنباً إلى جنب ، وروى لنا اللغويون العرب صور التطور الأخرى ، التي لم يكتب لها ما كتب لغيرها من الخلود ، حين تبنّتها الفصحى ولغة القرآن الكريم .

2 – الترك :

الترك عند العرب تخليف الشيء في المكان الذي هو فيه والانصراف عنه ⁽⁴⁴⁾ .

وفي أساليب النحو عبارة عن حذف ما يعلم الكلام ، اختصاراً وإيجازاً ، قال السيوطي مبيناً حكمة العرب في بلاغتها : العرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه ⁽⁴⁵⁾ .

واستعمل مصطلح الحذف بمعنى الترك في مجال الحديث عن الحروف كألف الاستفهام والتثنين ، قال سيبويه : هذا باب تبيان أم لـ مدخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على ألف .

تقول : أم من تقول ؟ أم هل تقول ؟ ولا تقول : أم أنقول ؟ وذلك لأن أم بمنزلة ألف ، وليس : أي ومن وما ومتى بمنزلة ألف ، وإنما هي أسماء بمنزلة : هذا وذاك ، إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام هاهنا إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن ألف ⁽⁴⁶⁾ .

وقال أبو حيان في البحر المحيط : ترك التثنين لأجل التقى الساكني في قراءة : [فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ] [الإخلاص: 1، 2] ⁽⁴⁷⁾

وجرى مصطلح الترك في مجال الحديث عن الأسماء – كالفاعل والمفعول والخبر ...

وقال السيوطي في حديثه عن الفاعل : يحذف لغرض ثم أتبع هذا بقوله في الشرح : قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي ⁽⁴⁸⁾ . وذكر الزمخشري هذا المصطلح لبيان الحذف في قوله (صوموا لرويته) فقال : ترك ذكر المهم للاستغناء عنه ، كما تقول : دفع إلى زيد ، إذا استغنى عن ذكر المدفوع ⁽⁴⁹⁾ .

وفي حديث ابن السراج عن (لا) النافية : فإذا قلت : لا أبالك ، فهاهنا إضمار مكان ، ولكنه يترك استخفافاً واستغناء ⁽⁵⁰⁾ .

واستعمل هذا المصطلح على لسان سيبويه في مجال حذف الفعل وجوباً في نحو :

أفي السلم أعياراً جفأً وغلظةً وفي الحرب أسباب الإمام العوارك

أي : تتقدون وتلونون مرة كذا ومرة كذا . فالشاهد فيه نصب أعياراً بإضمار فعل وضعفت هي موضعه بدلاً من اللفظ به ، وقد عبر سيبويه عن هذا الإضمار بالترك ، فقال : هذا النحو يترك استغناء بما يحسن من الفعل الذي لا ينقض المعنى ⁽⁵¹⁾ .

3- الاجتزاء :

الاجتزاء من مصطلحات أسلوب الحذف، للدلالة على الإيجاز والاختصار، قال ابن فارس : الجيم والزاء والهمزة أصل واحد، وهو الاقتقاء بالشيء ، يقال : اجتزأت بالشيء اجتزاء ، إذا اكتفيت به ، وأجزاني الشيء إجزاء إذا كفاني ... والجزء : استغناء السائمة عن الماء بالرطب ⁽⁵²⁾

ذكر سيبويه في باب متصرف (رويد) أنها تكون صفة، كقولك : ساروا سيراً رويداً .

ويقولون أيضاً : ساروا رويداً ، فيحذفون السير ويجعلوه حالاً به وصف كلامه واجتزأ بما في صدر حديثه من قول (ساروا) عن ذكر السير ⁽⁵³⁾ .

وقال أيضاً : وأما (حيهل) التي للأمر فمن شيئاً ، بذلك على ذلك : حي على الصلاة ، وزعم أبو الخطاب : أنه سمع من يقول : حي هل الصلاة ⁽⁵⁴⁾ ..

وروي عن رؤبة بن العجاج أن رجلاً قال له : يا أبا الجحاف ! أخبرني عن قول الفرزدق : بيّنا دعائمه أعز وأطول

أطول من أي شيء؟ قال له : رويداً إن العرب تجترئ بهذا ، قال : وقال المؤذن الله اكبر ، فقال رؤبة : أما تسمع إلى قوله : الله أكبر ، اجترأ بها من أن يقول : من كل شيء ، هذا ما قال ، وهو ظاهر في صحة التقدير ، وأنه مراد العرب⁽⁵⁴⁾.

4- الجزم :

يدور في فلك مصطلحات الحذف مصطلح الجزم ، ففي اللغة: جزمت الشيء جزماً قطعته ، وجزمت الحرف في الإعراب قطعته الحركة وأسكنته⁽⁵⁵⁾.

قال ابن فارس : الجيم والزاي والميم أصل واحد، يقال جزمت الشيء أجزمه جزماً ، والجمل في الإعراب يسمى جزماً لأنه قطع عنه الإعراب⁽⁵⁶⁾.

وقال الزمخشري في بيان الأثر ((التكبير جزم ، والسلام جزم)) : هو ترك الإفراط في الهمز والمد⁽⁵⁷⁾.

وقال ابن الأنباري في الإنصال : الجزم حذف والحدف تخفيف ، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف⁽⁵⁸⁾.

قال ابن الأنباري : وإنما سمي الفعل المجزوم مجزوماً لأنه قطع عنه الإعراب ، وروى بعض أهل اللغة : قد جزمت القرابة إذا قطعتها⁽⁵⁹⁾.

وادرك النحاة أن فعل الأمر المعتل الآخر تجزم أحرف العلة من آخره ، فقالوا إنه مبني على حذف هذه الأحرف ، نحو : ادع ، وارم ، واخشن .

5- الاحتباك (الحذف المقابل)

معنى الاحتباك مأخوذ من الحبّك والذي هو السد والإحكام وتحسين أثر الصنعة في التوب، فحبّك التوب سدًّا ما بين خيوطه من الفرج، وسدّه إحكامه ، بحيث يمنع عن الخل مع الحسن والرونق ، وبيان أخذ منه أن مواضع الحذف من الكلام شبهت بالفرج بين الخيوط ، فلما أدركها الناقد البصير بصوغه ، الماهر في نظمه وحوكه فوضع المذوف كواضعه كأن حائناً له مانعاً من خلل يطرقه فسد بتقديره ما يصلح به الخل مع ما أكسبه من الحسن والرونق ، قال ابن الإعرابي : كل شيء أحكمته وأحسنت عمله فعد احتبكته⁽⁶⁰⁾.

وكان خطأً وشي محبوبك ، وذهب مسبوك .. وَجَوْدُ جَبَكِ التَّوْبِ أَيْ كَفَافَكِ ، وَبَنَاءُ مَحَبَّكِ : مُؤْتَقٌ وهذا الفن البلاغي نظر إليه النحاة وعلماء البديع ، وهو فن لطيف جداً لا يتوقف له إلا من كان متوفد القرية ، طبأ بمحاري الكلام ، عارفاً بإسرار البنية العميقه للكلام على تنوع أفانيه . قال حطان بن المعلى :

أبکانی الدهر ویا زیماً أضھکنی الدهر بما یُرضی

قوله : بما يرضي يدل على أنه أضرم مع قوله أبکانی شيئاً يكون في مقابلته وحذف لأن المراد مفهوم . والمعنى أبکانی الدهر بما یُسخط⁽⁶¹⁾.

وفي شرح بديعية العميان لابن جابر أن قول الهذلي : كما انتقض العصفوري بلله القطر⁽⁶²⁾

وإني لتعروني لذكرك هزة كما انتقض العصفوري بلله القطر⁽⁶²⁾ فيه من البديع صنعة الاحتباك ، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، وأن يحذف من الثاني ما أثبت نظيره من الأول ، فإن التقدير فيه : وانني لتعروني لذكرك هزة وانتقضاضة كهزة العصفوري وانتقضاضته .

فحذف من الأول : (الانتقضاض) لدلالة الثاني عليه ، وحذف من الثاني (الهزه) لدلالة الأول عليه⁽⁶³⁾ ومن الاحتباك ما نجده في بلاغة قوله تعالى : [أَلَهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ كُلًا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ] {الثَّكَاثِرُ: 1-5} .

ذكر الإلهاء أولاً وحذف سببه ، وهو الجهل ، لدلالة الثاني عليه ، وذكر ثانياً العلم الذي هو الثمرة ، وحذف ما يتسبب عنه من عدم اللهو الذي هو ضد الأول⁽⁶⁴⁾ . وهو فن عزيز نفيس ، جمع فيه الإمام برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (885هـ) كتاباً حسناً ، ذكر فيه تعريفه وما خذه من اللغة ، وما حضره من أمثلة من الكتاب العزيز ، وكلام الفقهاء وسماته: الإدراك لفن الاحتباك⁽⁶⁵⁾.

وهذا الحذف البليغ سماه الزركشي (الحذف المقابل) : وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان ، فيحذف من واحد منهما مقابلة دلالة الآخر عليه ، وشواهد في الشعر وكلام العرب والبيان القرآني واسعة⁽⁶⁶⁾.

6- التحريف:

اصطلاح (التحريف) في التراث النحوي يدل على معنى غير ما يفهم منه إذا استخدم مع كلمة (التصحيف) ، فإن اصطلاح : (التحريف والتصحيف) يقصد به ما يحدث في النصوص اللغوية من أخطاء نتيجة لعدم ضبط رواتها وكتابتها وما يحدث عن الكتاب بالذات من إبهام . واصطلاح (التحريف والتصحيف) بهذا المعنى الشائع في التراث العربي كله ، لأنه يتصل بالنصوص ، وهي محور دراساته بأسرها.

أما اصطلاح التحريف فمقصور على البحث النحوي ، لأنه لا يتصل بالنصوص وإنما بالتحليل اللغوي لها ، وبما يحدث في صيغتها وتراكيبها من تغيرات صوتية وصرفية بصفة خاصة ، ولذلك فإنه يدل على هذه التغيرات التي تحدث في الصيغة والتراكيب عند إعادة تقليلها أو تركيبها ، كما يتضمن - في الوقت نفسه - النظم أو النظم التي تحكم هذه التغيرات ، والذي يتوصل إليه من تحليل مفردات التراكيب.

وتحريف الكلام هو العدول به عن جهة لضرب من الإيجاز والاختصار لضيق المجال ، فلا يتمكن المتكلم من النطق بكلمة ، فينحرف للمكان المتسع ليتمكن من التعبير بالكلمة على وفق ما يريد .

وذكر ابن جني أن حذف الحروف ضرب من التحريف ، ومثل بقولهم في : سوف افعل سو افعل ، وسف افعل ، حذفوا تارة الواو ، وأخرى الفاء⁽⁶⁷⁾ وهذا وضاحه مسبقاً.

وفي نحو قول أبي كبير الهنلي⁽⁶⁸⁾

أز هير إِن يَثِبُ الْقَذَّالُ فَإِنَهُ رَبُّ هِيَضٍ لَفْتُ بَهِيَضٍ

عند ابن الشجري أن هذا مما حذفوه منه من مضاعف الحروف، واستشهد بقراءة نافع وعاصم في رواية حفص : [رُبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ] {الحجر:2} ⁽⁶⁹⁾.

7- الاختزال⁽⁷⁰⁾ :

من معاني الاختزال في اللغة الاقتطاع ، وقد جرى في استعمال النهاة واللغويين بمعنى الحذف ، ولعل أول من استعمله من النهاة سبيويه .

ذكر في كتابه ويعني به الحذف ، وخاصة حذف الفعل، قال سبيويه:(في قول عمر بن أبي ربيعة :

ثم قالوا : تحبها ، قلت : بهرأ عدد النجم والحسن والتراب

اختزل الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جعل الحذر بدلاً من احذر)⁽⁷¹⁾.

(وجرى اختزال الفعل للإيجاز والاختصار في كثير من أساليب الدعاء والثناء أو التقرير والتوبیخ.

وذلك قوله : سقياً ورعيأ

: افعل ذلك وكراهة ومسرةً ونعمه عين وحباً ونعم عين .

: لا افعل ذلك ولا كيداً ولا هما .

: لا فعلن ذاك ورغماً وهوانأ⁽⁷²⁾

واستعمل هذا المصطلح في الحديث عن إضمار الفعل على ما سمع من العرب تتكلم به، قوله : (سبحان الله ، ومعاذ الله، وريحانه ، وعمرك الله إلا فعلت ، وقدك الله إلا فعلت ، كأنه حيث قال : سبحان الله قال : تسبحاً ، حيث قال : وريحانه قال : واسترزقاً ،

لان معنى الريحان بمنزلة سبحان الله وريحانه وخزل الفعل هاهنا لأنه بدل من اللفظ بقوله: أسبحك واسترزقك)⁽⁷³⁾.

وجمع سبيويه بين الإضمار والاختزال في حذف الفعل فقال : وأما اللام في قوله : جئتك لتفعل فيمنزلة إن في قوله : إن خيراً فخير ، وإن شرأ فشر ، إن شئت أظهرت الفعل هاهنا ، وإن شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك أن بعد اللام إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته⁽⁷⁴⁾

وأستعمل البغدادي عبارة الاختزال في بيان حذف الفعل في قول هند بنت عتبة :

أفي السلم أعياراً جفاءً وغلظة وفي الحرب أشباء النساء العوارك؟!

نصب (أعياراً) على الحال ، والعامل فيه مختلف ، لأنه أقام الأعيار مقام اسم مشتق ، فكانه قال: في السلم بلداء جهة مثل الأعيار⁽⁷⁵⁾.

8- الذهاب:

قال ابن منظور في لسان العرب: ذهب به، وأذهبه غيره، أزاله ، وجرى هذا المصطلح للتعبير عن حذف الحروف غالباً ، كالفصل وهاء السكوت وحروف العلة ..

قال سبيويه : (ذهب الألف في قوله : (سل) حيث حركت السين)⁽⁷⁶⁾.

وقال : وأما الألفات التي تذهب في الفصل فإنها لاتتحذف في الوقف، لأن الفتحة والألف اخلف عليهم⁽⁷⁷⁾.

وقال سبيويه : (واعلم أن ما جاء في الكلام على حرف قليل ، ولم يشد علينا منه شيء .. وذلك لأنه عندهم إجحاف أن يذهب من أقل الكلام عدداً حرفان)⁽⁷⁸⁾.

وقال سبيويه بشأن حذف النون والتنوين : وإن أردت النون الخفيفة في فعل الاثنين المرتفع قلت: هل تضررإن زيداً ، لأنك قد أمنت النون الخفيفة، وإنما أذهب النون لأنها لا تثبت مع نون الرفع ، فإذا بقى نون الرفع لم تثبت بعدها النون الخفيفة⁽⁷⁹⁾.

وقال : هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام .. ومقصوده هاهنا حذف التنوين⁽⁸⁰⁾ ..

9- الإزالة :

قال ابن منظور في لسان العرب الزوال : الذهاب والاستحاله والاضمحلال .

وفي أساس البلاغة : إزالتـه عن مكانـه ، وزالـ عنه ملـكه، وعبرـ عنـ الحـذـفـ بالإـزـالـةـ للـحـرـفـ فيـ عـدـةـ مواـضـعـ عـنـ النـهاـةـ ، وـعـبـرـ بـالـعـاملـ المـزاـلـ أـيـضاـ.

ذكر ابن مالك في حديثه عن عطف النسق مبيناً أن الواو قد انفردت من بين حروف العطف :

يعطف عـامـلـ مـزاـلـ قدـ بـقـيـ . مـعـولـهـ دـفـعـاـ لـوـهـ اـنـقـيـ .

قال الأشموني في بيان العامل المزاـلـ أيـ المـحـذـفـ ..⁽⁸¹⁾

وجرى هذا المصطلح في الحديث عن حذف التنوين عند قدامى النهاة ، ففي بحث الإضافة يضاف اسم الفاعل لمفعوله ، نحو : زيد مكرمك ، قال الأخفش و هشام محل الضمير النصب وزال التنوين أو النون في مكرمك ومكرموك للطافة الضمير لا للإضافة⁽⁸²⁾ .

10- الإسقاط :

كثير استعمال مصطلح (السقوط) و (سقوط) في عبارات النحوين والبلغيين وعلماء التجويد، في إرادة الحذف، من خلال حذف الحرف والاسم.. ففي اللغة السقط من الأشياء : ما تسقطه فلا تعتد به ...

والسقوط : ما أسقط من الشيء.. وتكلم بما أسقط كلمة، وما أسقط حرفًا ، وما أسقط في كلمة⁽⁸³⁾.
وعند علماء الصوتيات يكثر سقوط همزة الوصل وهو أصل في درج الكلام ، كما ذكر سيبويه في عدة مواضع⁽⁸⁴⁾ وبين ابن جني في الخصائص أحوال هذه الهمزة في نحو : ادخل فقال : (الهمزة في نحو: ادخل ، اقتل ، استقصي عليه ، إنما يتبلغ بها في حال الابتداء ، ثم يسقطها الإدراج الذي عليه مدار الكلام ومتصرفة)⁽⁸⁵⁾.
وفي قوله تعالى : [سُلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ] {البقرة:211} .

قال المبرد: الأصل : أسل ، فلما حرّكت السين بحركة الهمزة سقطت الألف ، ألف الوصل لتحرك ما بعدها ، وإنما كان التخفيف في هذا الموضع بحذف الهمزة ، لأن الهمزة إذا خفت قربت من الساكن ، والدليل على ذلك أنها لا تبتدئ إلا متحققة كما لا يبتدئ إلا بمحرك ، فلما التقى الساكن وحروف تجري مجرى الساكن حذفت المعتل منها كما تحذف للتقاء الساكنين⁽⁸⁶⁾.
وذكر المبرد من أصول الأسماء في العربية أنه ليس شيء من الأسماء على حرفين إلا وقد سقط منه حرف يستدل عليه بجمعه أو بتثنية أو يفعل إن كان مشتقاً منه، لأن أفل الأصول ثلاثة أحرف.. من هنا قد علمنا أن الذاهب من أب وأخ الواو بقولهم : أبوان وأخوان⁽⁸⁷⁾ .

- إسقاط حرف الجر:

قال سيبويه : وقال الآخر :

إذا ما الخبز تأديمه بلحمٍ فذاك أمانة الله الثرثيد
بنصب أمانة الله بإسقاط حرف الحر ، ومعناه : احلف بأمانة الله⁽⁸⁸⁾

ب- سقوط نون التوكيد الخفيفة :
نون التوكيد الخفيفة إذا استقبلها ساكن سقطت.. وربما حذفت في الوصل كقول طرفه :
أضرب عنك الهموم طارقَها ضربك بالسوط قونس الفرس.

سقوط هاء السكت :
قال ابن السراج في باب الذبة: من شأن العرب أن يزيدوا حرفًا إن نادوا بعيداً – ولا أبعد من المندوب- فإذا وقفوا فالوا: يا زيداه ، وأعمراه ، فيقفون على هاء لخلفاء الألف ، فإن وصلوا النداء بكلام اسقوا الهاء...⁽⁸⁹⁾

ج- سقوط النون لاجتماع الأمثل:

قال بعض العرب : إذا اجتمع حرفان من جنس واحد أسقطوا أحد الحرفين واكتفوا بحرف واحد قال تعالى : [فَإِمَّا تُبَشِّرُونَ]
{الحجر:54} ، بنون واحدة .

وفي توجيه قوله : [فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ] {المنافقون:10} ، قال الفراء :
وقد يجوز نصب (وأكن) في قراءتنا ، وإن لم تكن فيها الواو ، لأن العرب قد يسقط الواو في بعض الهجاء ، كما أسقطوا الألف من سليمان وأنشأوه ، ورأيت في بعض مصاحف عبدالله : فقولا : فقلًا بغير واو⁽⁹⁰⁾.
وإيجاز الحذف عند الرماني يكون بإسقاطه كلمة أو أكثر.. ومنه حذف الأجرة⁽⁹¹⁾.

11- السكوت :

يسكت المتكلم عن بعض تعبير كلامه ثقة بهم السامع، فيحذف الخبر وجواب الشرط وما لابد له من تكامل العبارة العربية. دون إخلال بمعنى الكلام، وقد استعمل سيبويه والفراء وابن السراج وغيرهم هذا المصطلح في موضوع الحذف البلاغي ، في عدة مواضع .

جرى مصطلح السكوت في كتاب سيبويه لبيان العبارة التي يفهمها السامع وقد أوجزها المتكلم بحذف الخبر مثلاً ، ففي الحديث عن إضمار الخبر بعد إذا الفجائية قال :

(الإضمار يحسن هنا ، إلا ترى أنك تقول : مررت به فإذا أجمل الناس ، ومررت به فإذا أيّما رُجِلٍ .. يريد الوجه الذي يسكت عليها ، وقال السيرافي يريد أن إذا هذه وهي التي تكون للمفاجأة إذا كان بعدها مبتدأ جاز أن يسكت عليها، ولا يؤتى لها بخبر، كقولك : خرجت فإذا زيد ..)⁽⁹²⁾

وقال السيوطي: (المراد بالقول المفيد ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه ، والمراد بحسن السكوت عليه إن لا يكون محتاجاً في افادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه ، فلا يضر احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها)⁽⁹³⁾.
أجاز الفراء حذف الخبر في : إن الرجل ، وإن المرأة ، وإن الفارة وإن الذبابة ، ولا يجيء إلا بتكرير إن ، وهذا الحذف سماه سيبويه السكوت وهو مذهب البصريين ، قال : (هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما ليكون مستقراراً لها وموضعًا لو أظهرته ، وليس نفس المظهر ، وذلك : إن مالاً وإن ولداً ، وإن عدداً ، أي : إن لهم مالاً ...)⁽⁹⁴⁾.
12 - التسكين⁽⁹⁵⁾ :

في أساس البلاغة : سكن المتحرك ، وأسكنته وسكنته . وهذا المصطلح غالب في تخفيف الحركة في أصوات الكلمة كي يتتجنب المتكلم توالي المتحرکات ، قال سيبويه:
(هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك)⁽⁹⁶⁾.

وذلك قولهم في : فَخَذْ ، وفي كَبْدٍ ، وفي عَصْدُ ، وفي الرَّجْلِ : كَرْمٌ ، وفي علمٍ : عَلْمٌ ، وهي لغة بكر بن وائل ، وأناس كثير منبني تميم . وعند النحاة الإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف ، لأنه لا يعدل عنه إلا عند تعذرها .

واما السكون في البناء خير ما يقابلها في الإعراب هو حذف الحركة ، قال السيوطي: (يستكن (يُحذف) ضمير الشأن في باب (كان) و (قاد) نحو قول العجير السلولي :
إذا مِثْ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٍ
وآخر مُثْ بِالذِّي كَنْتُ أَصْنَعُ)⁽⁹⁷⁾

13 – السلب :

جرى هذا المصطلح للتعبير عن حذف الهمزة ، ففي التوجيه المتفرد الذي أبداه الإمام ابن جني في قول الشاعر :
يُوْمِيًّا مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَأَ يَوْمًا لَمْ يَقْدِرْ أَمْ يَوْمًا قَدْرُ أَشَارَ إِلَى إِنَّ الْأَصْلَ : أَيْوْمًا لَمْ يَقْدِرْ أَمْ يَوْمًا قَدْرُ، بِسَكُونِ الرَّاءِ لِلْجَزْمِ ، ثُمَّ أَنَّهَا جَاوَرَتْ الْهَمْزَةَ الْمَفْتوحةَ ، وَالرَّاءُ سَاكِنٌ ، وَقَدْ أَجْرَتْ الْعَرْبُ الْحَرْفَ السَّاكِنَ ، إِذَا جَاوَرَ الْحَرْفَ الْمُتَحْرِكَ ، مَجْرِيَ الْمُتَحْرِكَ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِيمَا حَكَاهُ سَيِّبُوْيَهُ : الْمَرْأَةُ وَالْكَمَاءُ ، يَرِيدُونَ : هَذِهِ الْهَمْزَةَ حَرْكَتَهَا إِلَّا لِلتَّخْفِيفِ .

قال ابن جني بشان هذا التوجيه : وان كان فيه بعض اللطف والغموض أسهل وأسoug من حذف نوع التوكيد .. لما فيه من قلة النظير وضعف القياس⁽⁹⁸⁾ .

14- الإشارة :

لعل ذكر المصطلح الإشارة في بحث الحذف يومني إلى قاعدة العرب (رب إشارة البُلْغُ من عبارة) فالإشارة ترادف النطق في فهم المعنى ، كما لو استأذنه في شيء فأشار بيده أو رأسه أن يفعل أو لا يفعل ، فيقوم مقام النطق . والإشارة هي الإيماء ، وقد عد ابن سنان من أنواع الإشارة الحذف والرمز واللحمة . لما فيها من الفضل والمزية في الاختصار والإيجاز ، وذكر الجاحظ الإشارة من أصناف الدلالات على المعاني ، ثم عاد وربط هذا المعنى باللوجي والذف . وقال ابن رشيق : الإشارة من غرائب الشعر ولحمة وبلاعنة عجيبة تدل على بعد المرمى وفروط القدرة ، وليس يأتي بها إلا الشاعر المبرز والحاذق الماهر ، وهي في كل نوع من الكلام لحمة دالة واختصار وتلويح يعرف مجملًا ومعناه بعيد من ظاهر لفظه⁽⁹⁹⁾ . وعرف فدامه الإشارة بقوله : وهو أن يكون اللفظ القليل مشتملاً على معانٍ كثيرة بإيماء إليها ، أو لحمة تدل عليها ، كما قال بعضهم – وقد وصف البلاغة فقال – هي لحمة دالة⁽¹⁰⁰⁾ .

15- الطرح :

طرح بمعنى رمي ، والعرب تستهين ببعض الألفاظ فتحذفها ولا تلتفت إليها تخفيفاً . وقد استعمل هذا المصطلح قدامي النحاة كسيبوه والمبرد والفراء والأخفش والزمخشي في بيان حذف الحركة والحرف والاسم وال فعل وجواب الشرط .

ولعل اغلب استعمال هذا المصطلح في ما يبدو يتعلق بالحروف . كحرف الجر وأن الناصبة وبالحركات .

أولاً : طرح الحركة الأعرابية :

في قوله : [أَنْزَلْتُ مُحْمُوهَا وَأَنْثَمْتُ لَهَا كَارْهُونَ] {هود:28} جرى هذا المصطلح في لغة الزمخشري قال : (حكي عن أبي عمرو إسكنان الميم ، ووجهه أن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة فظنها الراوي سكوناً والإسكان الصريح لحن عند الخليل وسيبوه البصريين ، لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر⁽¹⁰¹⁾ .

ثانياً : طرح الحرف :

ويدخل فيه حرف المبني وحرف المعنى :

جاء في الكتاب : (فعلت ذاك أجل كذا وكذا ، فهذا ينتصب لأنه مفعول به ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا؟ فقال كذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله)⁽¹⁰²⁾ .

وفي الكامل : يقال : (يوشك فلان أن يفعل كذا وكذا ، أي : يقارب ذاك ، يوشك يفعل كذا بطرح أن كل جيد)⁽¹⁰³⁾ 0

وقال سيبوه : (ولا يجوز طرح (ما) من إما إلا في الشعر ، قال التمر بن تولب :

سَقَّهُ الرِّوَاعُدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مَنْ خَرِيفٍ فَلن يُعْدَمَا وإنما يريد ، وأما من خريف ...)⁽¹⁰⁴⁾ .

ثالثاً : طرح الأسماء

قال الفراء: (في قوله تعالى : [فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رَوْحَنَ] {الشعراء:13} لم يذكر معونة ولا مؤازرة ، وذلك أن المعنى معلوم ، كما تقول لو أثاني مكروه لأرسلت إليك ، ومعناه لتعينني وتعيّثي ، وإذا كان المعنى معلوماً طرح منه ما يرد الكلام إلى الإيجاز)⁽¹⁰⁵⁾ .

رابعاً : طرح الفعل والجواب :

جرى هذا المصطلح في لغة الفراء فذكره مريداً حذف كان من قولهم : (ماشاء الله) .

قال : إن شئت أضمرت : ما شاء الله كان ، فطرحت (كان) ، .. وكذلك عبر عن حذف جواب الشرط في قوله تعالى : [فَإِنْ سُئَلْتَ أَنْ تَبَثِّغَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلُّمًا فِي السَّمَاءِ] {الأنعام:35} ، وليس له جواب وجاز طرحه لأن معناه معروف وهو : فافعل⁽¹⁰⁶⁾ .

16- الاقتصر :

الاقتصر الاكتفاء ببعض الكلام عن بعض ، أو ببعض الحروف عن الكلمة في الحديث عن الأفعال المتعدية نحو : أعطى ، كسا ، اختار ، استغفر :

يجوز الاقتصر على مفعول واحد دون الآخر ..⁽¹⁰⁷⁾

وفي الحديث عن حذف المفعول به يذكر علماء البيان أنه يحذف اقتصاراً واختصاراً وهو أسلوب فصيح معهود وهذا الاقتصر قد يؤدي إلى شيء من اللبس كقول جرير :

إنَّ الفرزدق يا مقداد زرْكُمْ ياوِيلَ قَدْ عَلَى مَنْ تُغلِقُ الدَّارَ !

فأراد بقوله ياويل قد : ياويل مقاد ، فاقتصر على بعض حروفه كما قال الحطيئة / من صنع سلام / وإنما أراد : سليمان ، وقال أبو سعيد في قول الأخفش / إلا خارجة المكلف نفسه / أراد : كخير لا جان ملك فارس فسماه خارجة⁽¹⁰⁸⁾.

17- القطع والقططاع :

في لسان العرب : قطعته اقطعه قطعاً .. وقطعت الثمرة : جدتتها ، وقطعت اليدي تقطع إذا بانت بقطع أو علة وذكر الشاعري في تقسيم قطع الأطراف : قص جناح الطائر . حذف ذنب الفرس . قد ريش السهم ، قلم ظفر ، عصف الزرع ، خرم الأنف (وهو دون الجدع)⁽¹⁰⁹⁾.

وأفرد ابن الأباري مسألة خلافيةً ذكر فيها السين وسوف ، هل السين مقطعة من (سوف) كما يقول الكوفيون ، أو أنهما أصل برأسه كما يذهب إليه البصريون⁽¹¹⁰⁾.

وقال سبيويه : (وسمعت من العرب من يقول : ألاتا ، بل فا ، فإنما أرادوا : إلا تفعل وبلي فافعل ، ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالإلف في أنا)⁽¹¹¹⁾.

18- الكف :

استعمل سبيويه مصطلح الكف ، ويعني به الحذف ، قال في الحديث عن كف النون من اسم الفاعل مقابل ثبوتها : فإذا ثبتي أو جمعت النون فثبتت النون فليس إلا النصب ، وذلك قوله : هم الطيبون الأخيار ، وهما الحسان الوجوه ، ومن ذلك قوله تعالى [قُلْ هَلْ تُنَتَّكُمْ بِالْأَخْسَرِيْنَ أَعْمَالًا] {الكهف:103}. فإذا كفت النون جررت ، كان المعهول فيه نكره أو فيه ألف ولا م ، كما قالت : هؤلاء الضاربو زيد وذلك قوله : هم الطيبو أخبار⁽¹¹²⁾ 0 وفي قول ابن مقبل :

يا عينِ بكي حنيفاً رأس حيهem الكاسرين القنا في عورة الدبر

قال سبيويه : (أن كفت النون جررت وصار الاسم دخلاً في الجار ، وبدلًا من النون)⁽¹¹³⁾.

وقال : إذا قلت : (هذا ضارب زيد جداً ، تجر بكاف التنوين ، وهو مفعول بمنزلته منصوباً منوناً ما قبله)⁽¹¹⁴⁾.

19- الاكتفاء :

لعل أوسع أساليب الحذف في النحو وفي البلاغة يندرج على وفق باب الاكتفاء ، ففي اللغة : كفى الشيء يكفي كفاية فهو كاف إذا حصل به الاستغناء عن غيره ، واكتفيت بالشيء استغنيت به أو أقنعت به .

ويدور الاكتفاء في فاك حذف جزء من الكلام لدلالة مقابلة غالباً ، فيحذف خبر المبتدأ المعطوف لدلالة خبر آخر ، قوله تعالى [يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ] {النوبة:62}. في معانٍ القرآن للقراء : (وحد يرضوه) ولم يقل : يرضوهما ، لأن المعنى – والله أعلم – بمنزلة قوله : ما شاء الله وشئت ، إنما يقصد بالمشيئة قصد الثاني ، قوله : (ما شاء الله) تعظيم الله مقدم قبل الأفعال ، كما تقول لعبدك : قد أعتقدك الله واعتق ، وإن شئت أردت : يرضوهما ، فاكتفيت بواحد ، قوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ راضٍ ، والرأي مختلف⁽¹¹⁵⁾

وفي الكشاف : (وحد الضمير ، لأنه لا تقاويم بين رضاء الله ورضاء رسوله (صلى الله عليه وسلم) فكانا في حكم رضي واحد ، كقولك أحسان زيد وإجماله عشني وجبر مني)⁽¹¹⁶⁾.

ومصطلح الاكتفاء هذا أطلقه ابن رشيق . بمفهومه العام على بعض صور الإيجاز بالحذف كحذف المضاف ، وحذف الأجوية⁽¹¹⁷⁾. وخصه السيوطي بذلك النوع من الحذف ، وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئاً بينهما تلازم وارتباط فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة ، ويختص غالباً بالارتباط العطفي ، كقوله : [وَسَرَابِيلَ تَقْيِيكُمْ بَاسْكُمْ] {النحل:81} أي البرد ، وخاص الحر بالذكر ، لأن الخطاب للعرب ، وببلادهم حارة والروقانية عندهم من الحر أهم ، لأنه أشد عندهم من البرد ، وقيل لأن البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله : [وَمِنْ أَصْنَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأشْعَارِهَا] {النحل:80} .

20- الإلغاء :

يقال في اللغة ألغيتها : أبطلته ، وألغيته من العدد أسقطته .

وفي مجال النحو ورد هذا المصطلح بمعنى الحذف في قول ثعلب في شرح ديوان زهير :

لَدَى أَسْدِ شَاكِيِّ السَّلاَحِ

قال : يزيد : شائك فالغي الياء ، كما قال أبو ذؤيب :

كلون النور و هي أدماء سارُها

أي سائرها⁽¹¹⁹⁾.

وعبارة أبي العباس ثعلب الغي أي حذف الياء ..

ونص ابن السراج على هذا المصطلح في حديثه عن حذف لا في جواب القسم ، ففي الأصول : تقول : (والله لا يقوم ، وتلغي) (لا) من بين أخواتها جوابات الأيمان ، فتقول : والله أقوم إليك أبدا ، تزيد : لا أقوم إليك أبدا (120) وبين أن الإلغاء بمعنى الحذف حين صرّح في موضوع آخر بحذف لا في القسم ، قال : وإنما قولهم : لا افعل ، نفي لقولك : لأفعلن ، ولذلك يجوز أن تحذف (لا) وأنت تزيد النفي (121) ..

فإذا قلت : والله أ فعل ذلك ، فمعناه : لا أفعل ، فلو قلت : والله أقوم ، تزيد : لا قومن ، كان خطأ ، لأنها حذفت استخفافاً لاستبداد الإيجاب باللام والنون .

وастعمل ابن جني مصطلح الإلغاء في بحث المبني للمجهول للدلالة على حذف الفاعل وعدم الاهتمام به في هذا الأسلوب ، فقال : الغوا ذكر الفاعل مظهراً أو مضمراً ، فقالوا : ضرب عمرو فطاح الفاعل البة ، نعم ، وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البة ، وهو قوله : أولعث بالشيء ، ولا يقولون : أولعني به كذا ، وقالوا : ثلح فؤاد الرجل ، ولم يقولوا : ثلجه كذا ، وأمنقع لونه ، ولم يقولوا : أمنقعه كذا ، ولهذا نظائر ، فرض الفاعل هنا البة ، واعتمد المفعول به البة دليلاً على قوة عنایتهم بالفضلة (122)

21-الإلغاء :

في اللغة أقيمت الشيء : طرحته .

و عند النحاة جرى بمعنى حذف الحرف والاسم . واستعمله الفراء وسيبويه .

قال سيبويه : (وأما دخلته دخولاً وولجته ولوجاً فإنما هي : ولجث فيه ودخلت فيه ، ولكن القى (في) استخفافاً كما قالوا : نبت زيداً ، وإنما يريد : نبت عن زيد) (123)

وفي بيان بلاغة قوله تعالى [مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا فَلَى] {الضحى:3}.

قال الفراء : يريد : وما قلاك ، فأقيمت الكاف ، كما يقول : قد أعطيتك وأحسنت ، ومعناه : أحسنت إليك ، فتكفي بالكاف الأولى من إعادة الأخرى ، ولأن رؤوس الآيات بالياء فاجتمع ذلك فيه .

وذكر مصطلح الإلغاء تعبيراً عن حذف النون من اسم الفاعل من : [والمقيمين الصلاة] {النساء:162} ونحوها (124) .

22-النبذ :

في أساس البلاغة : نبذ الشيء من يده طرحة ورمي به .

وورد هذا الاستعمال في حديث ابن مالك عن الفاء الواقعة جواباً : أما ، قال في الألفية :
وحذف ذي الفاقل في نثر إذا لم يك قول معها قد نبذ

أي : يقل حذف الفاء الرابطة في النثر ومنه قوله عليه الصلاة والسلام (أما بعد : مابال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله) (125)

وان كان معها قول محفوظ فيكثر حذفها معها ، وشاهد ذلك المشهور قوله عز وجل
[فَمَآمَ الَّذِينَ اسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرُهُمْ] {آل عمران:106} أي : فيقال لهم . والنبذ : الحذف .

23 – النزع :

جاء في المصباح المنير : نزعته من موضعه نزعاً فلعته ، وانتزعته مثله .
ونزع نزعاً : انحر الشعر عن جاني جبهته (126)

وفي أساس البلاغة : نزع الشيء من يده : جذبه وانتزعه ، ومن المجاز : نزع الأمير العامل عن عمله : عزله وجرى هذا المصطلح في لغة النحاة في موضع مشهور هو حذف حرف الجر ، ولعل شدة ارتباط حرف الجر بالاسم بعده وتشبيهه به صعب حذفه وفصله عنه ، لذلك استعمل النحاة نزع الخافض ، وقالوا في نحو : أمرتك الخير ، إن الخير : منصوب بنزع الخافض وهو ما ذكره سيبويه (127)

واستعمل في معنى حذف الألف واللام من بعض الأعلام (128) .

وفي بيان عدم حذف الهاء من : نسبة ونحوها .

قال المبرد : تقول العرب للرجل : (رواية ونسبة ، فتزيد الهاء للمبالغة ، وكذلك غلامة ، وقد تلزم الهاء في الاسم فتفعل للمذكر والمؤنث على لفظ واحد نحو : ربعة ويفعة وهذا كثير ، لا ت赘 الهاء منه ، فإنما علامة ونسبة فحذف الهاء جائز فيه ، ولا يبلغ في المبالغة ما تبلغه الهاء) (129) .

24 – النقص :

نقص نقصاً ، وانتقص : ذهب منه شيء بعد تمامه ، قال تعالى : [ثُلُثُ الْأَرْضِ نَقْصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا] {الرعد:41} .

استعمل الحذف بمعنى النقص في الأسماء خاصة ، دلالة على ذهاب حرف أو مضيف . فمن الأسماء أسماء لازمة النداء سماعاً وهي : فل للرجل وفله للمرأة ، قال السيوطى : واختلف فيما قيل بما منقوصان من فلان وفلانة ، تحذف الألف والنون ترخيماً ، وبه جزم ابن مالك ونسبة أبو حيان للكوفيين ، وقيل : بما كنaitan عن علم من يعقل (130) .

وجعلوا من ضرورات الشعر نقص الحروف ، ك قوله :

وأخو الغوان متى يشا يصر منه
وقول العجاج : أو الفاماكة من ورق الحما

أي : الحمام (131)

ويذكر النحاة في بحث الأسماء الستة اسم : ألهن ، فيقولون : الأفعى في ألهن النص ، وهذا الحكم لها من جهة أنها أفردت نصت أواخرها ، وصارت على حرفين ، وإذا أضيفت بقية في اللغة الفصحى على النص (132).

25- الاستهلاك : قال الزمخشري : (تهالكت في هذا الأمر واستهلكت فيه إذا كنت مجدًا فيه مستعجلًا ، ولعل استعجال العربي في كلامه أدى به إلى حذف بعض الحركات الإعرابية من منطقه ، وقد عبر ابن جني عن حذف الحركة بالاستهلاك ، في قوله تعالى : [أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ] {الفجر:6}) (133).

جاء في المحتسب : (قرأ أبو عبد الرحمن : [أَلَمْ تَرَ كَيْفَ] ساكنة الراء) (134). قال أبو الفتح : (هذا السكون أنما بابه الشعر ، لا القرآن ، لما فيه من استهلاك الحرف والحركة قبله ، يعني الألف والفتحة من ترى) (135).

وانشد أبو زيد في نوادره :

قالت سليمى أشتراكنا دقيناً ... يزيد : أشتراك . وفي البحر : قرأ السلمى : (تر) سكون ، وهو جزم بعد جزم (136).

26- الإيجاز :

عرفه الجاحظ بقوله : لو أن قائلًا قال ليعرضنا : ما الإيجاز ؟ لظننت أنه يقول : الاختصار . والإيجاز عنه ليس يعني به قلة عدد الحروف بل لابد أن يكون مطابقاً لمقتضى الحال وأن يكون السامع على علم به ، يقول : والإيجاز ليس يعني به قلة عدد الحروف واللفظ .. وإنما ينبغي له أن يحذف بقدر ما لا يكون سبباً لإغلاقه ، ولا يردد وهو يكتفى في الإفهام بشطره ، فما فضل عن المقدار فهو الخطأ (137). لهذا كان أسلوب الإيجاز من أهم خصائص اللغة العربية ، فقد كان العرب لا يميلون إلى الإطالة والإسهاب ، وكانوا يعدون الإيجاز هو البلاغة .

الخاتمة

- 1- تبين لنا من ما سبق أن الحذف والاختصار سمات بارزة في اللغة العربية فجاء كلام العرب أكثره مجاز وإشارة إلى المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة . والبلغاء من الناس يميلون إلى أسلوب الحذف والإيجاز أكثر مما يميلون إلى أسلوب الذكر والإسهاب . لأنهم يرون الإيجاز عنواناً للبلاغة ومقاييساً للذكاء وقدرة فائقة على التعبير البديع .
- 2- وتبين لنا أيضاً أن الفرق بين الحذف والإضمار ، بأن الإضمار هو الحذف مع بقاء الآخر لأنه يشعر بوجود مقدر له ، والحذف اعمّ منه ، وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر .
- 3- ظهر لي تعدد مواضع حذف أجزاء الجملة وتغيرها عند النحاة حتى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحو إلا يتصل به الحذف والتغيير في بعض جزيئاته ، كالمبتدأ والخبر والأفعال الداخلة عليهما ، والمفاعيل والإضافة ، والقسم ، والشرط ، والموصول . . .
- 4- الإيجاز بلاغة لكن إخلال المحنوف بالمعنى عيب ، إذا اختصار يؤدي إلى أفساد الكلام وهذا هو من المحنوفات الفبيحة .
- 5- ساق البلاغيون شروطاً للحذف منها أن تكون في المذكور دلالة على المحنوف ، إما من لفظه أو من سياقه وإلا لم يتمكن من معرفته فيصير اللفظ مخلاً بالفهم ، ولئلا يصير الكلام لغزاً فيهجن في الفصاحة .
- 6- للحذف فوائد منها التخفيم والتقطيع وزيادة لذة بسبب استبطاط الذهن للمحنوف ، وكلما كان الشعور بالمحنوف أسرع كان الالتذاذ به أشد وأحسن .
- 7- للحذف دواعٌ كثيرة منها اختيار تتبئه المتنافي أو مدار تتبئه ، عند إمكان الاستغناء عن دلالة صريح اللفظ على المراد وكذلك الإشعار بتمجيد المسمى عن طريق الإيهام بصون اسمه .
- 8- للحذف أوجه متعددة لذلك اورد عند النحاة والبلغاء عناية دقيقة جعلهم يتغافلون في اطلاق عدد من المصطلحات عليها وعلى أقسام عديدة للمحنوفات في كلام العرب ، وقد تكشف لي من خلال النظر في كتب اللغة والنحو :
 - أولاً : اضطراب النحاة في وضع مفهوم محدد أطلقوه على المحنوفات مما جعل التداخل بين هذه الألقاب واسعاً .
 - ثانياً : كثرة هذه المصطلحات واتساع مدلولاتها في اللغة والنحو والصرف والبلاغة . وقد بلغت هذه المصطلحات ستة وعشرين مصطلحاً ، معانيها متقاربة وان اختلفت في بنائها ، وإيحائها ودلالتها .

الهوامش

- 1 دلائل الإعجاز : 146 .
- 2 تاج العروس : مادة (ح ذف) : 121/ 23 .
- 3 المصدر نفسه .
- 4 أساس البلاغة : مادة (ح ذف) : 134 .
- 5 البرهان في علوم القرآن : 3/ 115 .
- 6 لسان العرب : مادة (ض مر) : 8/ 85 .
- 7 تاج العروس : 401/12 .
- 8 حاشية الشهاب الخفاجي : 1/ 179- 180 .
- 9 البرهان في علوم القرآن : 3/ 102 .
- 10 لسان العرب : مادة (ض مر) : 8/ 85 . ، البرهان : 3/ 103- 102 .
- 11 أثر التأويل النحوي في فهم النص : د. غازي طليمات ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية العدد 15 ، ص 265- 266 .
- 12 أصول التفكير النحوي : علي أبو المكارم : 297- 298 .
- 13 شروح التلخيص : 3/ 163 .
- 14 الكتاب : 1 / 143 .
- 15 الكتاب : 1 / 453 .
- 16 الكتاب : 1 / 453 ، شرح القصائد العشر : 1 / 156 – 157 ، سر الفصاحة : 0 210 .
- 17 تفسير ابن النقيب : 0 148 .
- 18 الصناعتين : 0 208 – 207 .
- 19 نقد الشعر : 127 .
- 20 شروح التلخيص : 3/ 172 .
- 21 الكتاب : 1 / 266 .
- 22 أمالى الشريف الرضى : 1/ 314 .
- 23 الجامع لأحكام القرآن : 1/ 135 .
- 24 ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 1/ 135 ، قال أبو عبدالله القرطبي: وروي عن سيفان بن عيينة ورؤبة بن العجاج (الحمد لله) بمنصب الدال على إضمار فعل، وقراءة الرفه هي قراءة القراء السبعة وجمهور الناس .
- 25 ينظر : الكشاف: 189/4 - 190 ، معاني القرآن للفراء 3/ 207 .
- 26 معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 4/ 263 – 264 ، مغني اللبيب : 756 ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : 275 .
- 27 المغني : 787 .
- 28 المغني : 501 ، شرح قطر الندى : 125 .
- 29 المغني : 788 .
- 30 شرح شذور الذهب : 300 و 419 .
- 31 المغني : 791- 792 ، والصواب قول سيبويه : إن قادرين حال ، أي : بلى نجمعوا قادرين ، الكتاب : 1/ 173 .
- 32 ينظر معاني القرآن للفراء : 3/ 208 و معاني القرآن للزجاج : 5/ 251 .
- 33 الخصائص : باب شجاعة العربية : 2/ 360 .
- 34 دلائل الأعجاز : 132 .
- 35 البرهان في علوم القرآن : 3/ 104- 105 .
- 36 الإيضاح في علل النحو للزجاجي : 65 ، الاقتراح للسيوطى : 57- 58 .
- 37 الخصائص لابن جنى : 1- 189/1 .
- 38 ينظر : شروح التلخيص : 3/ 199- 205 .
- 39 ينظر : البلاغة العربية في ثوبها الجديد 127- 128 .
- 40 1- ينظر : مغني اللبيب : 126 ، حاشية الخضري: 1/ 149 .
- 41 مغني اللبيب : 853 .
- 42 أسرار البلاغة : 34 .
- 43 المصدر نفسه .
- 44 بحوث ومقالات في اللغة : د. رمضان عبد التواب 23 .
- 45 لسان العرب مادة (س و ف) 6/ 434 وينظر : التطور النحوي للغة العربية : 71 .
- 46 الفروق في اللغة : 105 .

- 47 همع الهوامع : 147/1 ، شروح التلخيص : 2/2 .
- 48 الكتاب : 189/3 .
- 49 البحر المحيط : 8/528 ، القراءة مروية عن أبي عمرو ، ينظر السبعة في القراءات : 701 .
- 50 همع الهوامع : 1/161 .
- 51 الفائق في غريب الحديث: 3/76 ، صحيح البخاري : 1909 .
- 52 الأصول : 1/402 .
- 53 الكتاب : 1/144 ، البيت لهند بنت عتبه ، الخزانة : 1/500 .
- 54 معجم مقاييس اللغة : 1/455 .
- 55 الكتاب : 1/244-143 .
- 56 الكتاب : 3/300 .
- 57 الخزانة : 4/501 .
- 58 ينظر : سر الصناعة : 1/45 و 55 و 67 .
- 59 معجم مقاييس اللغة : 1/454 .
- 60 الفائق : 1/130 .
- 61 الإنصاف : 5/575 .
- 62 الراهن : 1/282 .
- 63 شرح عقود الجمان: 133-134 .
- 64 شرح ديوان الحماسة: 1/152 .
- 65 البحر: 1/170-171 .
- 66 الخزانة: 1/553 .
- 67 نظم الدرر: 2/230 .
- 68 نظم الدرر: 1/225 .
- 69 5- البرهان في علوم القرآن : 3/118 .
- 70 الخصائص: 2/436 .
- 71 ديوان الهمذيين: 2/89 .
- 72 الأموال الشجرية: 2/2 .
- 73 ينظر : لسان العرب مادة (خ ز ل) : 4/84 .
- 74 الكتاب : 1/311-312 .
- 75 المصدر نفسه .
- 76 الكتاب : 3/318 - 320 - 327 .
- 77 الكتاب : 3/12 .
- 78 الخزانة : 1/556 .
- 79 الكتاب : 4/444 .
- 80 الكتاب : 4/187 .
- 81 الكتاب : 4/218 .
- 82 الكتاب: 3/526 .
- 83 الكتاب : 3/504 .
- 84 الاشموني : 3/171 .
- 85 همع الهوامع : 2/96 .
- 86 لسان العرب : مادة (س ق ط) 6/293 .
- 87 ينظر : الكتاب 4/146-150 - 155 .
- 88 الخصائص: 1/71 .
- 89 الكامل : 1/374 ، باب : 43 .
- 90 الكامل : 1/34 .
- 91 ينظر : الكتاب 3/61 .
- 92 الأصول : 1/355 .
- 93 معاني القرآن : 3/160 .
- 94 النك : 70 - 74 .
- 95 الكتاب : 1/367 ، وينظر : 1/19 ، 269 ، 300 ، 106/2 .
- 96 الهمع : 1/10 .
- 97 الكتاب: 1/258 ، ينظر : الأصول : 1/184 .

- . 98- ينظر : النشر : 2/ 213 – 215 .
99- الكتاب : 4/ 113 .
100- الهمع : 1/ 67 .
101- سر الصناعة : 1/ 85 و 92 ، الخزانة: 4/ 589 .
102- ينظر : الخزانة 2/ 239 .
103- نقد الشعر : 1/ 152 .
104- الكشاف : 2/ 266 ، البحر : 5/ 217 ، تفسير الرازي: 17/ 214 .
105- الكتاب : 1/ 369 – 370 .
106- الكامل : 1/ 44 .
107- الكتاب : 1/ 267 .
108- معاني القرآن : 2/ 278 .
109- ينظر: معاني القرآن : 1/ 331 و 2/ 145 .
110- الجمل: 27 ، الكتاب : 1/ 37 و 40 – 41 ، المقتضب : 2/ 340 ، وينظر : الارتشاف : 2/ 94-95 .
111- لسان العرب : مادة(قدد) 11/ 52 .
112- فقه اللغة وسر العربية : 1/ 224 التهذيب 196 .
113- الأنصاف : المسالة: 92 .
114- الكتاب : 3/ 321 .
115- الكتاب : 1/ 184 و 202 – 201 .
116- الكتاب : 1/ 184 .
117- الكتاب : 1/ 96 .
118- معاني القرآن للفراء : 1/ 445 .
119- الكشاف : 2/ 285 .
120- العمدة : 1/ 251 .
121- البرهان : 3/ 118 ، الإنقان 2/ 79 ، وينظر : البرهان : 3/ 119 – 121 .
122- شرح ديوان زهير : 23 .
123- الأصول : 1/ 435 .
124- الأصول : 1/ 401 .
125- المحتسب : 2/ 65 – 66 ، امتع لونه : تغير من حزن أو فزع : اللسان مادة (م ق ع) : 13/ 155 .
126- الكتاب : 2/ 216 ، وينظر : 2/ 347 و 4/ 10 و 19 .
127- الكتاب : 1/ 93 .
128- ينظر : فتح الباري 4/ 376 .
129- تهذيب إصلاح المنطق : 125 .
130- الكتاب : 2/ 36 .
131- الكتاب : 2/ 244 و 100 و 3/ 102 .
132- الكامل : 1/ 111 .
133- همع الهوامع : 1/ 177 .
134- همع الهوامع : 2/ 156 .
135- شذور الذهب : 54/ 55 .
136- الكشاف : 4/ 286 .
137- المحتسب : 2/ 373 .
138- مجمع البيان : 1/ 539 .
139- البحر : 8/ 512 .
140- الحيوان : 1/ 90 – 91 .

المصادر

- القرآن الكريم .
- 1- أثر التأويل النحوي في فهم النص ، د.غازي طليمات ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، العدد 15 .
- 2- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة ، د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب ، ط 1، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1418 - 1998 م .
- 3- أساس البلاغة ، لجار الله الزمخشري (538 هـ) ، دار صادر ، بيروت - 1979 م .
- 4- أسرار البلاغة ، للإمام عبد القاهر الجرجاني ، شرح وتعليق د.محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة الإيمان – المنصورة – مصر .
- 5- أصول التفكير النحوي ، د.علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية – 1973 م .
- 6- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق ، د.عبد الحسين الفنلي ط 3 ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1408 هـ ، 1988 م .
- 7- الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطى ، قدم له وضبطة وشرحه د. احمد سليم الحمصي ، ود. محمد احمد قاسم ، ط 1 ، جرسوس برس 1988 م .
- 8- أمالى ابن الشجري ، لابن الشجري ، تحقيق ودراسة د.محمود محمد الطناحي / ط 1 ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، 1413 هـ - 1992 م .
- 9- أمالى المرتضى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية بمصر ، ط 1 ، 1373 هـ - 1954 م .
- 10- الأنصف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковيين ، لأبي البركات الانباري ، تحقيق : محمد محبي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – بيروت ، 1407 هـ - 1987 م .
- 11- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق د.مازن المبارك ، ط 5 ، دار النفائس – بيروت ، 1406 هـ - 1986 م .
- 12- البحر المحيط (تقسير البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي . دراسة وتحقيق : عادل احمد عبد المقصود وأخرين . ط 1 ، دار الكتب العلمية بيروت ، 1413 هـ - 1993 م .
- 13- البرهان في علوم القرآن للزرتشي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط 1 ، دار الجيل – بيروت ، 1408 هـ - 1988 م .
- 14- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط 1368 هـ - 1949 م .
- 15- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، تحقيق عبد السنار احمد فراج وزملائه ، الكويت ، 1385 هـ - 1965 م .
- 16- التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة المدنى – مصر ، 1983 .
- 17- التفسير الكبير ، للإمام الفخر الرازي ، ت 606 ، ط 2 ، دار الكتب العلمية – طهران .
- 18- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبدالله محمد بن احمد الانصارى القرطبي ت 67 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1987 .
- 19- الجمل في النحو ، للزجاجي ، تحقيق د.علي توفيق الحمد / مؤسسة الرسالة ، ط 2 ، بيروت ، 1405 هـ - 1985 م .
- 20- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار أحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- 21- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، دار أحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- 22- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي – بيروت ط 3 ، 1388 هـ - 1969 م .
- 23- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية ، للبغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ومكتبة الخانجي ، دار الرافعي ، القاهرة 1967 م - 1968 م .
- 24- الخصائص لابن جنى ، تحقيق : محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب في القاهرة ، 1952 م .
- 25- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د محمد رضوان الداية ، د. فايز الداية ، دار قتبة ، 1403 هـ - 1983 م .
- 26- ديوان عقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق : لطفي الصقال ، ودرية الخطيب ، دار الكتاب العربي – حلب ، 1969 م .
- 27- ديوان الهاذلين ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1364 هـ - 1945 م .
- 28- السبعة في القراءات ، لابن جنى ، تحقيق : أبي بكر مجاهد (أبي بكر مجاهد بن موسى بن عباس بن مجاهد) ، ط 3 ، دار المعارف بمصر .
- 29- سر صناعة الأعراب ، لابن جنى . دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي ، ط 2 ، دار الفلم – دمشق - 1413 هـ - 1993 م .
- 30- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، للاشموني ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد ، إشراف د.amil بديع يعقوب ، ط 1 ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1419 هـ - 1998 .
- 31- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق وضبط د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل – بيروت .
- 32- شرح شنور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محمود الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة – بيروت .
- 33- شرح القصائد العشر ، صنعته الخطيب التبريزى ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الأصمى ، حلب ، ط 2 ، 1393 هـ - 1973 م .
- 34- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الانصاري تحقيق : محمد محبي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – بيروت 1422 هـ - 2001 م .
- 35- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنتن العرب في كلامها لابن فارس ، حققه وضبط نصوصه د. عمر فاروق الطبع ، ط 1 ، مكتبة المعرف – بيروت ، 1414 هـ - 1993 م .
- 36- صحيح البخاري ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

- 37- الصناعتين الكتابة والشعر ، أبو هلال العسكري ، تحقيق علي محمد الباجوبي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشريكه ، ط 1 ، 1371هـ - 1952 م .
- 38- العمدة في محسن الشعر وادبه ونقده ، ابن رشيق القيرواني ، تحقيق : محمد محبي الدين عبد الحميد ، دار الجيل – بيروت ، ط 3 1972 م .
- 39- فتح الباري شرح صحيح بخاري ، لابن حجر العسقلاني ، حقق الأصل الشيخ عبد العزيز عبدالله بن باز ، ورقم الكتب والأبواب والأحاديث الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، ط 2 ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1418هـ - 1997 م .
- 40- فقه اللغة وسر العربية ، للثعالبي ، تحقيق ، إملين نسيب ، ط 1 ، دار الجيل – بيروت ، 1418هـ - 1997 م .
- 41- القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، ط 4 مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1415هـ - 1994 م .
- 42- الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد المبرد ، ت 286هـ . تحقيق محمد احمد الدالي ، مؤسسة الرسالة – بيروت 1985 م .
- 43- الكتاب ، لسيبويه ، ت 180هـ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط 4 ، 1425هـ - 2004 م .
- 44- الكشاف عن حفائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، شرحه وراجعيه : يوسف الحمادي ، الناشر : مكتبة مصر .
- 45- لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
- 46- المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر ، لابن الأثير ، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده مصر ، 1359هـ - 1939 م .
- 47- مجمع البيان في تفسير القرآن ، تأليف ، إمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي ، ت 548هـ ، حققه وعلق عليه لجنة من العلماء والمحققين الأخصائين ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط 1 ، 1415هـ - 1995 م .
- 48- المحاسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، ت 392هـ ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، و. د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، 1389هـ - 1969 م .
- 49- مسند الإمام احمد بن حنبل ، مصورة على الطبعة اليمنية بمصر 1313هـ .
- 50- معاني القرآن للفراء ، تحقيق محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب – بيروت ، ط 2 1980 .
- 51- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاجي ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب ، بيروت ، ط 1 ، 1408هـ - 1988 م .
- 52- معنى الليب عن كتب الاعاريب ، لابن هشام الأنصاري تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط 5 1979 .
- 53- المقضب للمرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، 1382هـ - 1963 م .
- 54- مقدمة في النحو ، خلف بن حيان الأحمر ، تحقيق د. عز الدين التنوخي ، ط 1 مطبعة الترقي ، دمشق ، 1961 م .
- 55- النشر في القراءات ، لابن الجوزي ، تصحيح ومراجعة محمد علي الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 56- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، للإمام برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي ، ت 885هـ ، خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه : عبد الرزاق غالب المهدى ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2 ، 1424هـ - 2003 م .
- 57- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطى ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحث العلمية الكويت ، 1397هـ . 1977 م .